

ما تبقى لكم

رولا سرحان

ما من شيء أسهل من أن يكون المرء شتّاماً شامتاً، فكلنا لنا أنياب وأظافر وكلنا لنا لسان سليط؛ لكن ليس كلنا لنا أخلاق.

وعندما يكون المال السياسي ونفوذ السلطة مجتمعين بغياب مُعامل الأخلاق أولاً، والرقابة ثانياً، تكون أساليب «تبيئة» التربة جاهزة للإفساد والفساد.

وإذا أتى غياب المُعاملين أعلاه مصاحباً لاعتقاد أن الآخرين هم مجرد بيادق شطرنج، أو مجموعة من التابعين المتذبذبين الذين يتم حشوهم بالأفكار الجاهزة، والمفاهيم المقولبة، والتصورات المتضاربة، فإن الأمر يفضي إلى نتيجة مفادها التوهم بأن طرفاً ما يملك وحده الذكاء والعقل النير.

هذا النوع من الذكاء، ليس نتيجة لنقص في ذكاء الآخرين، وإنما لنقص في الشجاعة، ولزيادة في جرعات الخوف، ولاهتمام بالمصالح.

يعتقد حينها الذكي أنه ذكي ويقبل الغبي بعلاج مؤقت أن يكون غيباً، لكن؛ تفرض الحقيقة نفسها في لحظة معينة، يكون لها شهودها، حين ينتهي وقت شهود ادعاء الغباء ف «الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له»، كما يقول ابن رشد.

وإلى حينه، وفي ذكرى الكمالين والنجار وكنفاني، حافظوا على: «ما تبقى لها. ما تبقى لكم. ما تبقى لي. حساب البقايا . حساب الخسارة».

«الحدث» تكشف عن ترشيح وتنسيب وتسمية بعض أعضاء الهيئة التأسيسية لعضوية مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي

خاص بـ «الحدث» | الأسئلة غير المجاب عليها في الضمان الاجتماعي 06

صناعة منتجات الألبان في قطاع غزة تُكافح من أجل البقاء

تُعد صناعة منتجات الألبان من الصناعات القديمة التي قام عليها اقتصاد الأسرة الفلسطينية في الأربعينيات من القرن الماضي، لكنها ما لبثت أن لحقت بركب التطور التكنولوجي فظهرت في السبعينيات وحدات إنتاجية صغيرة ساهمت في إيجاد أصناف من الأجبان والألبان المختلفة، ومن ثم تزايدت أعدادها، وتطورت أدواتها لتلبية احتياجات السوق المحلي والأسواق المجاورة.



08

منع إسرائيل تزويد القطاع بمواد البناء يفضي إلى تعطل 90% من المصانع الإنشائية ويرفع سعر طن الإسمنت لأكثر من ألفي شيكل تخطى سعر طن الإسمنت في السوق السوداء في قطاع غزة حاجز الألفي شيكل خلال الأيام الأخيرة الماضية، إثر منع الاحتلال في الأول من الشهر الحالي تزويد المواطنين والقطاع الخاص بمواد البناء بذريعة سيطرة حركة حماس على كميات من الإسمنت،



10

لمشتركي الفاتورة ومكس

احكي كثير مع حزم التوفير

مليين الدقائق المجانية
لنتواصلوا مع 2.85 مليون
مشترك على شبكتنا

التحاسب بالثانية
ومن أول ثانية

رسائل
لا محدودة

للإشتراك بالحزم *222*



ملف العدد

مؤسسة الضمان تقوم على التعيين والبيروقراطية
والصلاحيات اللامحدودة لرئيسها"الحدث" تكشف عن ترشيح وتنسيب
وتسمية بعض أعضاء الهيئة
التأسيسية لعضوية مجلس إدارة
مؤسسة الضمان الاجتماعيمسودة قرار بقانون الضمان الاجتماعي حملت
عنوان نسخة يمنع تداولها تحت طائلة المسؤولية

ويبين قطامي، (نحن من جانبنا كوزارة نعتقد أنه يوجد الآن على طاولة مجلس الوزراء مرشحين اثنين لرئاسة مجلس إدارة مؤسسة الضمان لم يتم البت فيهما، وهما (د. سمير عبد الله، ود. أحمد مجدلاوي)، وعملية الاختيار تتم استناداً على ما جاء في القرار بقانون (شخصية مستقلة استقلالية تامة وليس لها أي أدوار أو مسميات أخرى لشغل هذه الوظيفة).

وفيما يتصل بالخبير المالي، يؤكد قطامي، أنه تم ترشيح عدة أسماء، ولأنه شخص يعول عليه في بناء الانظمة المالية المتعلقة بإدارة الاستثمار وما إلى ذلك، فمن الضرورة أن يتمتع بثقة ولديه خبرة عملية طويلة تمكنه من القيام بهذا الدور، وتزويد مجلس الإدارة بالأفكار التي من شأنها تعود بالنفع والفائدة على أداء المؤسسة. لذلك (فاننا رشحنا مساعد محافظ سلطة النقد لشؤون الاستقرار المالي د. رياض ابو شحادة، لهذا المنصب ولا علم لدينا إن كان هناك أسماء آخرين). وأشار قطامي، إلى أن القطاع الخاص كان متحفلاً على فكرة أن يكون وزير العمل هو ممثل الحكومة في رئاسة مجلس الإدارة، بينما العمال كانوا متمسكين بضرورة أن يكون وزيراً وبالذات ن يكون وزير العمل. وهذا ما يؤكد النقابي محمود خليفة- عضو الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين/عن كتلة الوحدة العمالية، عندما قال: (أنه جرى تحديد مواصفات أعضاء مؤسسة الضمان وكأنها سميت عندما قيل في النصوص، والقانون لا يتضمن أية أسماء ولكن فيما يدور بالكواليس، نعم هناك حديث عن تكليف د. أحمد مجدلاوي رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الضمان، والآخرين عندما نقول أن وزارة العمل تسمي العمال الأكثر تمثيلاً فهذا تحديد واضح لمن سيكون، ووزارة الاقتصاد تسمي الأعضاء الأكثر تمثيلاً من القطاع الخاص، وهذا يحدد من سيكون، وممثلي الحكومة أيضاً معروفين أنهم وكلاء من الوزارات المعنية أو ذات الاختصاص، وبالتالي هذه المواصفات ستنتج بالتأكيد أسماء محددة ومعروفة، والمهم هذه المؤسسة لا تتميز بصفات تخلق أو تردم هوة وحاجز عدم الثقة الموجود بين العمال وأصحاب العمل والحكومة وبين المجتمع والسلطة وبين الرسمي وغير الرسمي وبين غير الحكومة والحكومي).

مؤسسة الضمان تقوم على التعيين والبيروقراطية والصلاحيات اللامحدودة لرئيسها

في الوقت الذي تتصاعد فيه الاحتجاجات على قرار بقانون الضمان الاجتماعي، ومطالبة النقابات والاتحادات العمالية ومنظمات ومؤسسات المجتمع الأهلي السيد الرئيس محمود عباس «ابو مازن» بوقف العمل بالقرار بقانون وتعديله، فإن (الحدث) علمت من مصادر متطابقة ومطلعة أنه تم ترشيح وتنسيب وتسمية أعضاء الهيئة التأسيسية لعضوية مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي وهم 14 عضواً حسب القرار بقانون رقم (6) لسنة 2006 بشأن الضمان الاجتماعي، بواقع (4 ممثلين عن كل من الحكومة، القطاع الخاص، والعمال)، وهم على النحو التالي:

الحدث/ خاص

قبل مجلس الوزراء بتسمية ممثل وزارة العمل وقام الوزير بترشيحي أنا شخصياً ممثلاً عن الوزارة، وهناك ممثلين آخرين عن الوزارات الثلاث الأخرى: الشؤون الاجتماعية، المالية، والاقتصاد الوطني» وتم تنسيب أسماء عن هذه الوزارات، والقطاع الخاص لديه أربعة ممثلين، و4 ممثلين عن النقابات وهم من يملكون الحق بتسمية من يمثلهم). وقال قطامي: (حسب ما هو معمول بعد اقرار القانون من الرئيس ونشره في الجريدة الرسمية، يدخل في صلب عمل مجلس الوزراء، وهو تشكيل مجلس الإدارة بالإضافة الى تسمية الخبير المالي ورئيس مجلس الإدارة).

ويجدد قطامي، اقراره حينما أوضح قائلاً: (تمت مخاطبتنا من قبل الأمين العام لمجلس الوزراء صلاح عليان بضرورة بحث كتاب بتسمية الجهات وليس الاشخاص الممثلين للقطاع الخاص والأكثر تمثيلاً في القطاع الخاص والأكثر تمثيلاً في نقابات العمل من أجل مخاطبتهم لتسمية مندوبوهم، ولأن الموضوع لم يعرض على مجلس الوزراء، وبعد انتهاء مهلة الشهر سيقوم بعرضه على مجلس الوزراء لتثبيت أعضاء الممثلين عن القطاعات المختلفة وتسمية رئيس مجلس الإدارة وفق القانون، إذ أن مجلس الوزراء يقوم بتسمية رئيس مجلس الإدارة من من خلال تنسيب الوزراء للمجلس ويجري النقاش ويتم اختيار الشخصية الأكثر مناسبة لتشغل هذا الموقع).

د. أحمد مجدلاوي رئيساً، (في حين رشحت وزارة العمل لهذا المنصب د. سمير عبد الله)، د. عاطف علاونة مديراً عاماً للمؤسسة، الخبير المالي مساعد محافظ سلطة النقد لشؤون الاستقرار المالي د. رياض ابو شحادة، وعضوية كل من ناصر قطامي وكيل وزارة العمل، د. حاتم سرحان مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، وممثل وزارة الشؤون الاجتماعية وممثل عن وزارة المالية (لم يعرفا بعد).

وعن القطاع الخاص رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية بسام ولويل، ورئيس اتحاد الغرف التجارية خليل رزق، وممثل عن اتحاد جمعيات رجال الأعمال.

أما النقابات العمالية فمن المتوقع أن يمثلها في عضوية المؤسسة كل من شاهر سعد - الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وحسين الفقهاء - أمين سر الاتحاد، حيدر ابراهيم - الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين، ومحمود زيادة رئيس اتحاد النقابات المستقلة.

مخاطبات رسمية بالترشيح والتسمية

ويؤكد ناصر قطامي وكيل وزارة العمل، أنه: (تمت مراسلتنا رسمياً من



ستون عاماً.. وأنتم أهلي



حساب توفير قوشان العمر

فرحتك المستمرة علينا بيت العُمر وراتب شهري علينا

سارع بفتح حساب توفير لدى البنك الأهلي لتكون أحد الرابحين بجوائزنا المميزة على مدار العام.

شروط الدخول في السحوبات:

- الحد الأدنى للرصيد للتأهل للفوز بإحدى الجوائز النصف سنوية هو 1,000 دولار أو 2,000 دينار أو 5,500 شيكل.
- الحد الأدنى للرصيد للتأهل للفوز بإحدى جوائز شهر آذار وأيلول هو 500 دولار أو 1,200 دينار أو 3,500 شيكل.
- الحد الأدنى للرصيد للتأهل للفوز بإحدى الجوائز الشهرية هو 200 دولار أو 500 دينار أو 1,500 شيكل.
- تنتهي الحملة بتاريخ 2017.6.30.

مزايا حسابات التوفير:

- جائزة نصف سنوية لرابح واحد شقة العمر في مدينة روابي بقيمة 125,000 دولار (يتم السحب عليها في 31 كانون الأول/2016 و 30 حزيران/2017).
- جوائز مرتين بالسنة 4 رواتب شهرية لمدة سنة في كل سحب قيمة كل منها 1,000 دولار (يتم السحب عليها في 30 آذار و 30 أيلول).
- جوائز شهرية 3 رواتب شهرية لمدة سنة في كل سحب قيمة كل منها 500 دولار (يتم السحب عليها في الثلاثين من كل شهر).
- فرصة إضافية للفوز لكل 300 دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى.
- لا تخضع حسابات التوفير في البنك لأي فوائد.
- جميع حسابات التوفير بعملة الدولار، الدينار والشيكال تدخل في السحوبات.

لمزيد من المعلومات 1700 100 222 أو الإتصال على الفروع أدناه:

09- 2382280 /1/2	فرع نابلس
02- 2986313 /4/5/6/8/9	فرع رام الله
02- 2770350 /1	فرع بيت لحم
02- 2226713 /4/5/6	فرع الخليل
04- 2436386	فرع جنين



*أول سحب على الجوائز بعد مرور ثلاثة شهور على إطلاق الحملة.
*يجري أول سحب على الجوائز النصف سنوية في شهر 12.

الأهلي | ahli

البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

www.ahli.com/palestine

لتأمين الاستدامة تمت الموافقة على أن يكون (1.7%).

نسخة يمنع تداولها تحت طائلة المسؤولية القانون سيء وغير قابل للتنفيذ وقائم على وهم

ويرد خليفة قائلاً: (إن مواد مسودة القانون التي أُحيلت إلى الحكومة تحت عنوان محدودة التداول أو ممنوعة التداول تحت طائلة المسؤولية، في المسودة لم يوافق عليها الفريق الوطني، وجرى تغيير عدد من بنودها وأهمها سحب النص الذي يقول أن الحكومة ضامن، فضمن الحكومة ودورها مسألة غير قابلة للتوزيع على نصوص مواد مختلفة، وإنما يجب أن تكون بنص مادة مانعة حازمة جازمة حاسمة غير قابلة للتأويل ولا للتفسير. والتعديلات التي أجرتها الحكومة على المسودة لم تكن أكثر سوءاً بكثير من النصوص بالأساس التي كانت سيئة وسيئة جداً، وجرى الإساءة لها، لكن القانون بنصوصه الأساسية في المسودة هو سيء وغير قابل للتنفيذ ولا للتطبيق وقائم على وهم).

لذلك المسودة المحالة، كما يرى خليفة، انطلقت من عدد من النصوص والأسس والعناصر التي تتناسب مع رؤية ومصالح القطاع الخاص، ومنظمة العمل الدولية، وبيدات تام من قبل الحكومة أو انحياز الحكومة لأصحاب العمل لأن الحكومة في فلسطين هي المشغل الأكبر.

وهنا لا يشكك الخبير المالي د. عاطف علاونة، في وجود تحفظات على القانون لا سيما أنه يمس كل طبقات المجتمع، لكنه قال مستدركاً: (إن كل الملاحظات لها علاقة كبيرة بالأيديولوجيا التي يعيشها الناس وتوقعاتهم من الدولة ومن الحماية والرعاية الاجتماعية).

في حين شدد أمين عام اتحاد النقابات المستقلة محمود زيادة، على أن القانون الذي تم إصداره يعتره الكثير من الإجحاف والغبن، وقال: (فيه من الثغرات والعيوب الجوهرية التي لن تحقق الغرض من نظام الضمان الذي لن يحقق الحياة الكريمة واللائقة للعاملين والموظفين بعد عقود من عملهم).

ولهذا فإنه قال: (إن ممثلي النقابات والاتحادات النقابية ومؤسسات وشبكات وطنية، طالبوا بإعادة القانون لحوار وطني واسع وممثل لكل الأطراف، وأن يكون الضمان الاجتماعي مساوي على الأقل لمناخ قانون هيئة التقاعد العام بصيغته الحالية).

استثناء أطراف مهمة

وينتقد د. عمار الدويك - مدير عام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، الآلية التي صيغ بها قانون الضمان، وقال: (استثنت هذه الآلية أطرافاً مهمة تتأثر بالقانون من عملية إعداده، وبالتالي لا توجد ثقة كبيرة جداً في كيفية إقراره خصوصاً أنه تم إجراء تعديلات كثيرة عليه في آخر لحظة بدون شفافية، ما يفسر حالة الرفض العام وعدم تقبله).

لكن هذا الأمر لم يدفع الدويك للوقوف ضده حينما قال: (أن القرار بقانون بشكل عام فيه إيجابيات كثيرة يجب البناء عليها)، وفي نفس الوقت يعتقد أن البلد غير مهئية لتطبيقه الآن بسبب آلية وكيفية إصداره.

خلل منهجي في التعاطي مع منظومة الضمان الاجتماعي

ويؤكد رئيس وحدة المناصرة المحلية والإقليمية في مؤسسة الحق، د. عصام عابدين، وجود خلل منهجي في التعاطي مع منظومة الضمان الاجتماعي، وغياب خطة واضحة للتعامل مع «9 منافع» هي تأمين: «الشيخوخة، العجز، الوفاة الطبيعية، إصابات العمل، الأمومة، التأمين صحي، البطالة، التعويضات عائلية، الأيتام وذوي الإعاقة». أن واضعي القرار بقانون عاجوا 5 أنظمة منها فقط وبشكل مجتزأ أيضاً. ووفقاً للمعايير الدولية يجب أن يكون هناك استراتيجية شاملة وواضحة لتنفيذ الحق في الضمان الاجتماعي تضمن بالمحصلة النهائية تنفيذه تنفيذاً كاملاً، باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ومن حق الجميع إبداء الرأي فيه.

ويؤكد عابدين، أن القرار بقانون يفتقر إلى منهجية وخطة متكاملة وواضحة المعالم في الضمان الاجتماعي، تبين مختلف التصورات والمراحل وآليات التطبيق والرقابة عليها، واكتفى بالإحالات إلى أنظمة مفتوحة زمنياً في كثير من الأحيان وفي مسائل بالغة الأهمية

حول قضايا رئيسية وأساسية في القانون). ويقول: (في الواقع مطالبتنا الأمين العام للاتحاد بسحب توقيعه على مشروع قانون الضمان، لأننا نقر أنه كان هناك تسرع في عملية التوقيع الذي لم يتم على قانون الضمان، وإنما تم على قضيتين أساسيتين وهي نسبة مساهمة العمال وأصحاب العمل في صندوق تقاعد الشيخوخة وفي المعامل الترخيحي، فقط لا غير).

وبتقدير أمين عام اتحاد النقابات المستقلة محمود زيادة، فإن هذا القانون ليس للتطبيق على العاملين في القطاع الخاص أو على غالبيتهم، مالم تنشأ محاكم عمل متخصصة وما لم ترصد الأموال الكافية لتطبيق قانون العمل، بمعنى (توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لدى وزارة العمل ومنحها كافة الصلاحيات لا سحبها كما فعل قانون الضمان الاجتماعي، ودون اقرار قانون الحقوق والحريات النقابية الذي يمكن الناس من رفع صوتهم والتعبير عن ارادتهم ورأيهم، لا يمكن تطبيق لا قانون العمل ولا قانون الضمان الاجتماعي وهذا ليس أكثر من عملية تضليل وهميقة وهيلمة على الناس).

أوجه الخلاف بين رئيس وأعضاء الفريق الوطني حول القرار بقانون

ويستغرب د. مجدلاني، اختلاف المواقف بينه وبين أعضاء الفريق الوطني لقرار بقانون الضمان الاجتماعي (الذي كان يترأسه) وخاصة النقابيين ممثلي العمال، ويقول: (استغرب وجود مثل هكذا مواقف لأنه كل مادة من مواد القانون ناقشناها بتمعن ودقة، واستعنا بخبرة دولية، وبالاطلاع على تجارب عربية مختلفة، واعتقد أن القانون لدينا هو من أفضل التجارب والممارسات الدولية طبقاً لمعايير العمل الدولية والعربية، والقانون صيغ بمشاركة كل الأطراف).

وهو ما دلل عليه قطامي حينما قال: (اكتشفنا بعد إقراره من الرئيس أن هناك جهل واسع لدى قواعد النقابات بماهيته والجوانب التي تطرق لها فيما يتعلق بإدارة نظام الضمان، لذلك نشأت حالة من السخط لدى قطاعات واسعة حول إصداره بدون التشاور معهم، ولدينا من خلال اللجان المختلفة موافقة هذه القطاعات على موضوع النسب والمعامل وكل جوانب عمل القانون، الذي كان برعاية منظمة العمل الدولية، بمعنى لا يستطيع أحد من أعضاء اللجنة التوجيهية الذين استمروا بعمل متواصل على مدار 3 سنوات أن يقولوا أنه لم يتم التشاور معهم).

بعد توقيع الشركاء.. أفرغ القانون من محتواه ومضمونه

ولكن يكشف كل من سعد وإبراهيم أن القانون استثنى عدة مواد تم الاتفاق عليها مع الشركاء في اللجنة التوجيهية، ويقولان (تفاجأنا بحذف العديد من المواد، وإضافة أخرى لم تكن موجودة، مما أفرغ القانون من محتواه ومضمونه، وأصبح لا يليق الهدف الرئيسي منه).

لذلك نجدهما يطالبان، بإعادة المادة التي تنص أن الدولة هي الضامن لمنظومة الضمان الاجتماعي، ورفع معامل المنفعة الترخيحي الذي يحتسب على أساس الراتب التقاعدي حسب المادة 52 الى ما لا يقل عن 2%، واعتبار تقاعد الشيخوخة التكميلي إختيارياً وليس الزامياً، وعدم المساس بصناديق الادخار العائدة للعاملين باعتبارها حق مكتسب.

وشدد سعد، على تمسكهم بهذه النقاط الأربعة بحيث يتم تعديلها وتضمينها للقانون من قبل الرئيس، وقال: (نحن لا نطالب بشيء خارج القانون، أو إضافة مواد جديدة، وإنما نطالب باعتماد ما تم الاتفاق عليه). وبالتناغم يرى إبراهيم، أن النقابات محقة في ما أثارته من ضجيج حول القانون، (فالعمال وحدهم الذين يدفعون ثمن أي خلل فيه، لذلك فإن ضمانته للحكومة للصندوق ملحة، ونستغرب رفض الحكومة).

وفي نفس السياق يبين قطامي، أنه في اجتماع للجنة الوطنية الذي سبق تقديم مشروع القانون لمجلس الوزراء، وقعت النقابات والاتحادات فعلياً على مسودة القانون التي تستثني فيها دور وزير العمل والحكومة كضامن، ووقع ممثلوها على أن تكون شخصية مستقلة.

وفي قضايا النسب يقول: (كنت أطمح أن يكون سقف ممثلو النقابات العمالية مرتفعاً أكثر، ولكن لم أشعر بوجود موقف عمالي رافض للنسب بصيغتها الحالية، بالمقابل كان هناك موقف واحد حول معامل الاحتمساب حيث كانوا يطالبون بزيادته الى 2% وفي آخر المطاف اقترحوا أن يكون معامل الاحتمساب 1.5% ويعد نقاش وحسب طويلة

ويرى خليفة، أن المشكلة ليست في النسب ولا معامل الراتب التقاعدي على أهميتها، ويقول: (إن الأهم من ذلك أن مؤسسة الضمان الاجتماعي تقوم على التعيين والبيروقراطية والصلاحيات اللامحدودة لرئيسها، وبالتالي لا تتمتع بقيم العمل المؤسسي القائم على النزاهة والشفافية والابتعاد عن الفساد. والمؤسسة كما هي منصوص عليها بهذا القانون عرضة لاشكال الفساد، وبالتالي فهي عرضة لزيادة عدم ثقة المستفيدين من القانون بالمؤسسة، وبالتالي بالمشاركة). وينبغي أن يكون هناك ضوابط ومعايير واضحة ويجري تطبيقها على هذا الصعيد.

ويكشف خليفة، أن صياغة المسودة المحولة باسم الفريق الوطني أعدت أساساً من قبل لجنة مصغرة معينة تعييناً وليست منتخبة من الفريق الوطني، سميت باللجنة التوجيهية، والتي يتحكم فيها عدد قليل جداً من الأشخاص، كما ويكشف أن رئيس الفريق هو الذي عين من القطاع الخاص 3 أعضاء والمجتمع المدني 1 والعمال 2، و4 من ممثلي الوزارات «الحكومة»، وبالتالي سهل أن يمر عليها أي شيء.

مجدلاني يتهم نقابات وأعضاء من الفريق الوطني بممارسة التضليل

من جهة أخرى يتهم رئيس الفريق الوطني للضمان الاجتماعي د. أحمد مجدلاني، نقابات وأعضاء من الفريق الوطني باخضاع الغالبية العظمى من العمال والنقابيين وأبناء شعبنا لتضليل كبير عن قانون الضمان الاجتماعي ومحتواه وأهدافه والمنافع التي قدمها.

ويرفض مجدلاني، ما يقال ويشاع عن عدم قبول الغالبية العظمى من الشعب والعمال للقانون، وقال: «إذا كان لهذا القانون من ميزة فإنه يضع الأساس للعدل والإنصاف والمساواة في المجتمع وفي الحماية الاجتماعية».

ويستغرب د. مجدلاني، ما يدعيه البعض بأنه ليس له علاقة ولا علم بالقانون ونصوصه بعد أربع سنوات من مشاركته في جلسات طاوله حوار أطراف الانتاج الثلاثة، هذا الأمر يجعل من مجدلاني يثير أكثر من تساؤل ويضع أكثر من علامة استفهام (على حد تعبيره)؟.

اتهم ممثلي بعض الأطراف في الفريق الوطني بعدم نقلهم حقائق ومجريات جلسات الحوار

ويلقي مجدلاني الكرة في ملعب النقابات، حينما اتهم ممثلي بعض الأطراف في الفريق الوطني للحوار الاجتماعي بعدم نقلهم لقواعدهم الحوارات والنقاشات والمفاوضات الجماعية التي كانت تجري، (فهذه ليست مسؤوليتنا وإنما مسؤولية ممثلي هذا الفريق أو ذاك، ولذلك الادعاء أنه لم يكن أي طرف معه علم، هذا أمر غير دقيق وغير صحيح). ويتفق قطامي، مع مجدلاني، في أن (ممثلي القطاع الخاص والنقابات) وافقوا على القرار بقانون بصيغته الأخيرة، لكنهم لم يكونوا على تواصل مع قواعدهم المختلفة، ولم يشرحوا لهم القانون، مع أنهم منحوا مهلة تزيد عن شهرين للقيام بهذه المهمة.

التوقيع في ظل الخلاف والتوافق

ويستدرك مجدلاني، (نحن لسنا مسؤولين عن أية خلافات أو اشكاليات داخل كل نقابة أو داخل كل اتحاد نقابي هذا موضوع يخص كل اتحاد، الجميع قد وافق ووقع يوم 26/10/2015 على النسب التي تم التوافق عليها وهي تشكل أساس وجوه قانون الضمان الاجتماعي). ولكن شاهر سعد - الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذي وقع على وثيقة النسب، كان واضحاً وصريحاً حينما قال: (نحن لسنا ضد القانون، ونبارك إصداره من الرئيس ولكن نطالب بتعديله). نافياً وجود أي تباين في مواقف الاتحاد وقال: (إن للاتحاد موقف واحد من القانون، وفي كل المراحل كنا نطالب ونناضل ونتظاهر ونطالب بقانوني الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي).

ولم يختلف حيدر إبراهيم - الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين الذي وقع أيضاً على وثيقة النسب، مع زميله سعد في الإشادة بمواقف مجدلاني التي وصفها بالجيدة والمهمة، لكنه قال: (لا يوجد شيء كامل، لا بد أن يكون الحوار هادئاً، ولا بد من المناقشة بروح ديمقراطية، فهذا القانون كان أمنية من أمنيات عمالنا، ولا يقل أهمية عن قانون العمل)، ولا ينطوي على خلاف في المواقف من القانون.

بينما يناقض أمين سر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حسين الفقهاء نفسه، عندما نفى وجود تباين في موقف الاتحاد لوحده ومواقف الاتحاد مع الاتحادات والنقابات الأخرى، مؤكداً وجود توافق



د. أحمد مجدلاني



ناصر قطامي

والحساسية ينبغي أن تعالج في القانون لا أن ترحل إلى أجل غير معلوم.

ويعلق د. عابدين قائلاً: (نحن أمام قرار بقانون يفتقر إلى الكثير من النضوج في التعامل مع النصوص القانونية، خصوصاً مع التعديلات الجوهرية التي حصلت مؤخراً، فلا يوجد وضوح مثلاً في العلاقة بين مؤسسة الضمان الاجتماعي «والصندوق التكميلي» المستقل وإدارته المستقلة التي لا تتبع مجلس إدارة المؤسسة ولا نعلم مجلس إدارته، وبالنظر في النصوص (مادة 10) فقد ورد ما يلي (يدار نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي من قبل إدارة مستقلة وصندوق مستقل، ويجب أن يكون منفصل عن مجلس إدارة وصناديق مؤسسة الضمان الاجتماعي).

وشدد عابدين، على أن إلغاء دور الدولة كضامن نهائي، وإقصاء دور وزارة العمل، وتحويل أموال الادخار والتوفير إلى الصندوق التكميلي بشكل مفاجئ والعلاقة الغامضة بين مؤسسة الضمان والصندوق التكميلي.. تطرح العديد من الأسئلة التي لا تلقى إجابات واضحة لغاية الآن، هذا علاوة على مسالة تضارب المصالح.

صادق عليه الرئيس قبل مناقشته من هيئة الكتلة والقوائم البرلمانية

وفيما اشار النائب بسام الصالحي، الى ان القانون ارسل الى هيئة الكتلة والقوائم البرلمانية يوم الاربعاء بتاريخ 2/3/2016 ثم (فوجئنا قبل ان يجري اي نقاش فيه بتوقيع الرئيس عليه يوم 7/3/2016، بمعنى يومي الجمعة والسبت ولم يكن اصلاً هناك اي وقت لدى هيئة الكتل والقوائم البرلمانية لكي تبحثه، وبعد ذلك اجتمعت الهيئة وانفتحت على مطالبة الرئيس بعدم نشر هذا القانون واتاحة المجال للمزيد من النقاشات بين القوائم والكتل واطراف المجتمع المختلفة، ومع الاسف الشديد لم يؤخذ بهذا الرأي وتم نشره في الجريدة الرسمية). ويؤكد الصالحي، ان هذا القانون حالياً لم يكن مقبولاً حتى بين الكتل والقوائم البرلمانية، وبالتالي لا يوجد من الناحية الفعلية موافقة اي مشروع على القانون بالالية التي صدر فيها. (وفي اول جلسة للمجلس التشريعي وفقاً للقانون من حقه ان يعيد النظر فيه، واذا استمر هذا القانون الى ذلك الوقت ساصوت ضده، فلا يوجد اي تأييد تشريعي له).

وبهذا الصدد يشير د. عابدين، إلى أن الحكومة أصدرت في 2012 قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية للضمان الاجتماعي، وبحسب وثيقة النسب المنشورة فإن الفريق الوطني عقد اجتماعه الرابع بتاريخ 14/10/2015، وفي 26/10/2015 جرى عقد اجتماع مصغر، وليس للفريق الوطني، واتفقوا على النسب. وفي 27/10/2015 جرى إحالة مشروع القرار بقانون (124 مادة) إلى مجلس الوزراء. وهذا يعني أننا أمام أربع اجتماعات فقط أجراها «الفريق الوطني» منذ العام 2012 ولغاية تاريخ الاجتماع الرابع والأخير، وأن المشروع لم يعرض على الفريق الوطني، فما جرى عرضه والاتفاق عليه في اجتماع مصغر هو وثيقة النسب، ومن ثم عرض مشروع القرار بقانون، في اليوم التالي على مجلس الوزراء، وهذا ما تؤكد وثيقة النسب الموقع عليها والتي جرى نشرها!

منتوج رديء يراد أن يسوق علينا

مؤسسة الضمان ليست مؤسسة عامة وليست مؤسسة دولة، يؤكد عابدين، ويضيف: (القرار بقانون يتكون من 124 مادة، 995 سطراً، ولا توجد كلمة واحدة في القرار بقانون تقول بخلاف ما نقول. لذلك فإن منطق الأمور دفع بالنهاية إلى حذف ضمان الدولة، إننا أمام مؤسسة تديرها شركات ربحية، والمصطلحات التي يتم ترويجها هي فقط لتبرير صفة «الضبط القضائي» واعتبار محاضر الموظفين المفوضين في مؤسسة الضمان رسمية لا يطعن فيها إلا بالتزوير، وتبرير دخول وتفتيش جميع المنشأة وفرض الغرامات وشهادات براءة الذمة وغيره)!

وقال د. عابدين، (المجلس التشريعي أقر قانون التأمينات الاجتماعية رقم (3) لسنة 2003 وهو قانون ممتاز ويحقق حماية ونوع من العدالة الاجتماعية، ونشر في الجريدة الرسمية، فلماذا لم يتم تطبيقه ولماذا جرى إلغاؤه في 2007؟ قارنوا بين قانون التأمينات الاجتماعية 2003 وقرار بقانون الضمان 2016 وستعلمون السبب)!

رفض إعادة الحوار ونقاش القانون

ويرفض د. مجدلاني، إعادة الحوار ونقاش القرار بقانون وإجراء التعديلات عليه، ويرى أن جميع التحفظات والملاحظات الخاصة

به يمكن مناقشتها مع الأطراف ذات العلاقة، وإدراجها للنقاش على جدول أعمال مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي لأخذ القرارات والتوصيات المتعلقة بها.

ويقول مجدلاني: (بعد مناقشة القرار بقانون وإقراره في اللجنة التوجيهية للفريق الوطني، أصبح بعد ذلك ملكاً لمجلس الوزراء الذي من حقه أن يناقش ويضيف ويعدل مواده، وأيضاً عندما يرفع بعد قراءته من مجلس الوزراء إلى الرئيس ومكتبه القانوني فمن حقه أن يضيف أو يعدل ما يراه مناسباً).

وبما أن القرار بقانون أقر فان د. علاونة، يعتقد أن ما ذكره د. مجدلاني، يحتوي كل النقاط الخلافية ويمكن أن يفتح حواراً جدياً ومسؤولاً بين مجلس إدارة المؤسسة من جهة وبين كل النقابات والاتحادات والأطراف ذوي العلاقة من جهة ثانية، لأنه لا يوجد جسم لفتح الحوار مع الإ مجلس الإدارة المرتقب.

ويعلق د. عابدين: (واضح أن الرئيس السابق للفريق الوطني للضمان الاجتماعي د. مجدلاني، قد بات يجمع بين مرحلة التأسيس ومرحلة التنفيذ، حينما قال: «إن هذه الملاحظات ستعرض على مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي القادمة، وهي وثيقة ملزمة لمجلس الإدارة، ولا ندري ما الذي يستند إليه في جعل الوثيقة ملزمة لمجلس إدارة مؤسسة الضمان، وأنها ستطرح على جدول أعمال المجلس، وفقاً للمؤتمر الصحفي والوثيقة التي جرى توزيعها بتاريخ 3/4/2016، وهنا يظهر غياب معايير الشفافية والحوكمة ويظهر تضارب المصالح).

ويؤكد عابدين، حينما جرى إحالة القرار بقانون من رئيس الفريق الوطني للحكومة في 27/10/2015 فإنه أصبح في عهدة الحكومة، وانتهى دور الفريق الوطني، وهنا يتساءل عابدين، على أي أساس عقد د. مجدلاني مؤتمراً صحفياً في 3/4/2016؟ وعلى أي أساس أنشئت صفحة الكترونية بعنوان «الموقع الرسمي للضمان الاجتماعي»؟ وهل يستطيع مجلس إدارة المؤسسة إجراء تعديلات على القرار بقانون في تلك الأحوال!

ويؤكد النقابي الفقهاء أن مجلس إدارة مؤسسة الضمان لا يستطيع تغيير قانون، ولا يمكنه تغيير قوانين، (وسنستمر في نضالنا سواء في مجلس الإدارة أو خارجه أو نقابات أو عمال من أجل اخراج قانون ضمان اجتماعي يحقق الهدف الأساسي والرئيسي).

فيما قال النائب الصالحي: (نحن طلبنا من الرئيس ككتل برلمانية في المجلس أن يوقف إصدار هذا القانون حتى يمكن أخذ الملاحظات كلها بعين الاعتبار وإدخالها في نصوص القرار بقانون، ونأمل أن يحصل ذلك رغم صدوره ونشره، فلا يمكن أن يصبح القانون وهو ميزة للمجتمع وكأنه مفروض فرضاً عليه، فالناس في كل الدنيا تنتظر هذه القوانين وترحب بها وتحتاجها ولا تفرض عليها).

بانتهاؤ القانون لا صفة لأحد ليتحدث باسم مؤسسة الضمان

ويقر د. علاونة بانتهاؤ مهام وصلاحيات ومسؤولية الفريق الوطني للضمان الاجتماعي واللجنة التوجيهية فعلياً عند تسليم نسخة القانون لمجلس الوزراء، وإن كان يتفق مع مجدلاني بأن القانون أصبح ملك للدولة التي باتت الجهة المسؤولة عن متابعته وتقديم الاقتراحات لمجلس إدارة مؤسسة الضمان لتعديل التشريعات، فإنه ضمنياً نوه إلى أن رئيس الفريق الوطني السابق فقد صلاحياته

بالتحدث باسم الفريق.

وان كان قطامي قد توافق فيما سبق مع مجدلاني، لكنه هنا كان أكثر وضوحاً بعد انتهاء مهمة الفريق الوطني وانجاز القانون حينما قال: (لا احد يملك أن يصادر موقف مجلس إدارة مؤسسة الضمان بتحملة مواقف هي من اختصاص مجلس الادارة في أن يقوم بالبت والحسم فيها، ولذلك لا أحد يمتلك الآن صفة التحدث باسم مجلس الادارة، فهو قادر أن يعبر عن ذاته، لذا لا أحد يمكنه التحدث في موضوعة الخطوات المستقبلية أو في اطار ردود أو يبني مواقف على حساب دور المؤسسة المفترض انشاؤها بعد قرار مجلس الوزراء، وبمجرد انتهاء القانون لا صفة لأحد أن يتحدث باسم مؤسسة الضمان سوى التركيبة الجديدة لمجلس ادارتها ورئيسها الذي يتم تعيينه من قبل مجلس الوزراء).

حملة وطنية للضمان الاجتماعي

هذا الجدل والتفرد في تغييرات النصوص والتعديلات التي أُجريت بدون موافقة الشركاء، دفع بالمجتمع الاهلي لأن يطلق الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي، والتي تعييب عن مؤتمرها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذي يقوده شاهر سعد والاتحاد العام لعمال فلسطين الذي يقوده حيدر إبراهيم، ولكن بحضور ومشاركة فاعلة من اتحاد النقابات المستقلة الذي يقوده محمود زيادة والنقابات القطاعية في الجامعات والشركات وغيرها.

وطالبت الحملة، السيد الرئيس محمود عباس «أبو مازن» بالغاء قرار بقانون الضمان الاجتماعي، والعمل بمشاركة جميع الأطراف والقطاعات بتعديلها بما يضمن تحقيق العدالة والحماية والكرامة لكل إنسان، مؤكداً أنهم وتفهما للظروف الاقتصادية قبلوا بنظام مبني على المساهمات كحد أدنى.

وطالبت الحملة أيضاً، بضمانة الدولة لقانون الضمان ولأموال المساهمين، وتعديل نسب المساهمات غير العادلة بين العاملين واصحاب العمل، واحتساب راتب الوفاة الطبيعية «ان يكون من بداية الالتحاق بالضمان»، ورفع معمل احتساب الراتب التقاعدي، والاستفادة من إجازة الامومة من لحظة الاشتراك وليس بعد 6 شهور، استحقاق زوج المشتركة المتوفية للراتب التقاعدي، وعدم ربط استحقاق الراتب التقاعدي بالحالة الزوجية للمشتركة.

بعض الأصابع تعبت في المؤسسات الوطنية

وقال زياد عمرو - رئيس حركة حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة: (لأول مرة نشعر بالمساواة مع باقي الناس، لأن قانون الضمان الاجتماعي سحقتنا على الآخر، والمجتمع الذي قيادته وأحزابه وتشريعهم ووزاراتهم لا يضمنون كرامته هم أنفسهم سوف يفقدون كرامتهم، وإن هددت السلطة بالاسقاط فلن تجد أحد يقف إلى جانبها، لأنها فقدت شبكة الضمان والدعم الجماهيري، لأنها لم تقف إلى جانب الناس، واخشى ما أخشاه أن بعض الأصابع المزروعة والمغروسة في مؤسساتنا الوطنية تلعب هذا الدور بشكل متعمد وهدفها إبعاد الناس عن المؤسسة الوطنية التي يفترض ان تدافع عن حقوقه).

في حين يحذر قطامي، من التقليل من أهمية الاعتراضات على القانون في الساحة، ويؤكد د. الدويك أنهم طالبوا السيد الرئيس بوقف القرار بقانون لمدة سنة يتم خلالها تشكيل لجنة تمثيلية للأطراف التي تتأثر بالقانون بشكل كبير، ويتم الحوار على ادخال التعديلات الضرورية عليه ويتم استكمال اللوائح اللازمة الناظمة لعمله.

تقرير

خاص بـ "الحدث" | الأسئلة غير المجاب عليها في الضمان الاجتماعي

يدور جدل ساخن في الشارع الفلسطيني، حول العديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بالقرار بقانون رقم (6) لعام 2016 بشأن الضمان الاجتماعي، سيما بعد إقراره ونشره في الجريدة الرسمية، واقترب مرحلة التنفيذ.

الحدث- نادي القطب

ولعل أبرزها القضايا، مثار الخلاف، ما إذا كانت "الدولة ضامنا" بالفعل لصناديق الضمان الاجتماعي وملايين الأموال التي ستودع فيها مستقبلاً، إذا ما تبين وجود عجز مالي، يهدد استدامة الصناديق المالية، وينذر بانهيائها، أم أن الدولة (الحكومة) قد نفذت يدها بالفعل عن منظومة الضمان الاجتماعي وأموال العباد؟

واضعو القرار بقانون: "الدولة ضامن"

واضعو القرار بقانون، يرون أن "الدولة ضامن" لمنظومة الضمان الاجتماعي وأموال العباد (شقا العمر) التي ستودع في صناديق الضمان (الحافظ) ويسوقون الحجج للتدليل على ذلك ومن أبرزها: أن الدولة ضامن لكافة القوانين، وأن هناك نصوص واردة في القرار بقانون تؤكد ذلك، وأن الحال كذلك في قوانين الضمان الاجتماعي في الدول العربية، وأن مؤسسة الضمان الاجتماعي هي مؤسسة دولة ومرجعيتها الدستور.

معارضو القرار بقانون: "الدولة لا تضمن"

لكن معارضي القرار بقانون، يرون عكس ذلك تماماً، ويؤكدون أن الدولة قد نفذت يدها من منظومة الضمان الاجتماعي، وبخاصة مع "الغاء" الفقرة التي كانت واردة في المادة (2) من القرار بقانون التي كانت تنص "على أن تكون الدولة الضامن النهائي لمنظومة الضمان الاجتماعي". وقد جرى هذا الإلغاء، في الفترة ما بين مصادقة الحكومة على القرار بقانون بتاريخ 16/2/2016 وإصداره من قبل السيد الرئيس بتاريخ 2/3/2016 ومن ثم نشره في الجريدة الرسمية، وهذا ما يظهر بوضوح في الصيغة التي أقرتها الحكومة والصيغة التي صدرت عن السيد الرئيس ونشرت في الوقائع الفلسطينية. كما أن النصوص الواردة في القرار بقانون، التي يستدل بها واضعو القرار بقانون، لا تغير شيئاً من حقيقة أن الدولة قد تخلت عن مسؤوليتها في الضمان الاجتماعي.

هل الدولة ضامن لمنظومة الضمان الاجتماعي في فلسطين؟

"الحدث" أجرت لقاء مع د. عصام عابدين، رئيس وحدة المناصرة المحلية والإقليمية في مؤسسة الحق، والمحاضر في برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان بجامعة بيرزيت، للوقوف على المسائل الجوهرية التي تتعلق بالأسئلة غير المجاب عليها في

في قانون العمل، إلى "الصندوق التكميلي" المنفصل بشكل سنوي، بدلاً من تحويلها دفعة واحدة "عند انتهاء خدمة المؤمن عليهم" حسبما كان وارداً قبل هذا التعديل الخاطف.

كيف تم إقصاء وزارة العمل عن منظومة الضمان الاجتماعي؟

ويتابع عابدين، وكذلك التعديل الجوهري الذي استهدف حذف البند (3) من المادة (11) من القرار بقانون، في ذات الفترة الزمنية، والتي كانت تنص على أن "تكون وزارة العمل الجهة الحكومية المختصة لضمان قيام مؤسسة الضمان الاجتماعي بتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه". وباتت المادة المذكورة مكونة من بندين بشأن تسمية المؤسسة وشخصيتها الاعتبارية التي سنأتي عليها لاحقاً، بعد حذف البند الثالث المذكور كاملاً من المادة (11) من القرار بقانون المتعلقة بوزارة العمل. وبذلك جرى إقصاء، وزارة العمل، وإقصاء مسؤولياتها الكبيرة المفترضة باعتبارها إحدى أعمدة ثلاثي أطراف الإنتاج من عمال وأصحاب عمل وحكومة.

ويتساءل الدكتور عابدين، عن السبب في إقصاء وزارة العمل عن دورها الأصيل في ملف الضمان الاجتماعي بأكمله، ولماذا لم تدير وزارة العمل مع ممثلي العمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني "مرحلة تأسيس" منظومة الضمان الاجتماعي، وما المغزى من إقصائها على هذا النحو، وهل باتت أيام وزارة العمل معدودة؟

وأما القول بأن وزارة العمل، ممثلة بعضو في مجلس إدارة مؤسسة الضمان (14 عضواً)، فهذا لا يجب على الأسئلة المطروحة مطلقاً! بل ينطوي على خلط واضح بين طبيعة "العضوية" في مجلس إدارة مؤسسة الضمان، وبين المهام والمسؤوليات الكبرى التي ينبغي أن تقع على عاتق وزارة العمل في منظومة الضمان الاجتماعي.

السؤال ما زال يراوح مكانه دون إجابة

يقول عابدين، رغم كل ما سمعته، من تبريرات ساقها واضعو القرار بقانون في محاولات جاهدة للقول بأن الدولة ضامن لمنظومة الضمان الاجتماعي والصناديق المالية، إلا أنه لم تتم الإجابة لغاية الآن على السؤال الواضح التالي: لماذا جرى حذف العبارة التي كانت واردة في المادة (2) من القرار بقانون التي تؤكد بالنص الصريح على أن الدولة هي الضامن النهائي لمنظومة الضمان الاجتماعي؟ لغاية الآن لم نسمع إجابة السؤال.

ما هي حقيقة دور الفريق الوطني في إعداد ومناقشة القرار بقانون؟

ويضيف عابدين، لماذا لم تجر مناقشة تلك التعديلات الجوهرية مع "الفريق الوطني للضمان الاجتماعي" خلال مرحلة نقاش القرار بقانون؟ وإذا كانت السلطة التنفيذية هي التي أجرت تلك التعديلات الجوهرية فما هي مبرراتها؟ ومن الذي اقترحها خاصة وأنها ترد في أماكن بالغة الدقة في القرار بقانون وهي مؤثرة بشكل كبير جداً؟

أربع اجتماعات فقط..

ويتساءل عابدين، لماذا لم يعقد الفريق الوطني للضمان الاجتماعي سوى "أربع اجتماعات فقط" منذ تشكيله بقرار مجلس الوزراء الصادر عام 2012 وصولاً إلى الاجتماع الرابع والأخير الذي عقده بتاريخ 14/10/2015؛ علماً أن الفريق الوطني، وبمعدل الآن عن نقاش طبيعته ومدى تمثيله في شأن يمس الجميع، هو المكلف من مجلس الوزراء بمناقشة كل كبيرة وصغيرة في منظومة الضمان الاجتماعي، وبالتالي ينبغي أن لا نخلط بين مسؤولياته وتكليفه وبين ما قامت به لجان مصغرة في "اجتماعات مصغرة" كاللجنة التوجيهية ولجنة الصياغة.

لم يطلع على القرار بقانون..

ويتساءل عابدين، متى اطلع "الفريق الوطني" للضمان الاجتماعي على مشروع قرار بقانون الضمان الاجتماعي؟ في أي اجتماع من الاجتماعات الأربعة تحديداً؟ ويتابع عابدين، لا يبدو لي، من خلال متابعة حثيثة لتسلسل الأحداث، أن مشروع الضمان الاجتماعي قد عرض على الفريق الوطني في أي من الاجتماعات الأربعة.

وثيقة النسب..

والغريب في الأمر، يقول عابدين، أن مذكرة التفاهم (وثيقة النسب) التي وقع عليها ثلاثي أطراف الإنتاج من ممثلي العمال (اتحاد النقابات المستقلة لم يوقع عليها) وأصحاب العمل والحكومة ممثلة بالدكتور المجدلاني إلى جانب توقيع ممثل منظمة العمل الدولية، بشأن نسبة الاشتراكات والحد الأعلى للأجر الخاضع للتأمينات ومعامل التقاعد، قد جرى التوقيع عليها بتاريخ 26/10/2015 وفي "اجتماع مصغر" كما تشير الوثيقة، أي بعد الاجتماع الرابع والأخير للفريق الوطني الذي جرى بتاريخ سابق (14/10/2015) ثم أحيل مشروع قرار بقانون الضمان الاجتماعي لمجلس الوزراء بتاريخ 10/2016/27، أي بعد الاتفاق على النسب الواردة في الوثيقة!

وهذا يعني حتماً، أن "الفريق الوطني للضمان الاجتماعي" كفريق مكلف من مجلس الوزراء لم يطلع على وثيقة النسب، ولم يطلع أيضاً على مشروع القرار بقانون، وجرى إحالته إلى مجلس الوزراء، ما يعني أن النقاش كان يدور في اجتماع مصغر، على وثيقة النسب فقط، لا على مشروع القرار بقانون المكون من (124) مادة. ومع التوقيع على "وثيقة النسب" بتاريخ 26/10/2015، جرى عرض "مشروع القرار بقانون بأكمله" على مجلس الوزراء في 27/10/2016، ولا يمكن، بحسب تسلسل الأحداث، إلا أن نخرج بتلك النتيجة، كما يقول عابدين.

ويتساءل عابدين، عن "الدراسة الإكثوارية" التي أعدتها منظمة العمل الدولية وهل نوقشت لدى الفريق الوطني للضمان الاجتماعي في إطار الأسس والمعايير والمدخلات والمخرجات التي جرى الاحتكام لها والبناء عليها؟ ومتى نوقشت؟ ومتى أفرج عن الدراسة؟ وهل استندت وثيقة النسب التي جرى نشرها مؤخراً للدراسة الإكثوارية؟

على المادة (9) من العهد الدولي المذكور ينص في (البند ثالثاً) الوارد تحت عنوان، التزامات الدول الأطراف؛ وتحديدًا الفقرة (41) على أنه "ينبغي على الدول الأطراف أن تضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ الحق في الضمان الاجتماعي تنفيذًا كاملاً، كما ينبغي أن تخصص لذلك ما يكفي من الموارد المالية وغيرها على المستوى الوطني".

يؤكد عابدين، بأن قوانين الضمان أو التأمينات الاجتماعية، تنص بوضوح على دور ومسؤوليات الدولة كضامن حقيقي لمنظومة الضمان الاجتماعية، ولا يمكنها أن تتصل من مسؤولياتها على صعيد الحماية والعدالة الاجتماعية، خلافاً لما يقوله واضعو القرار بقانون، وإليكم تلك النصوص الواردة في قوانين عدة دول:

قانون الضمان الاجتماعي الأردني

المادة (18) فقرة (ب)

"يجب أن يتناول المركز المالي للمؤسسة تقدير الالتزامات القائمة فإذا تبين وجود عجز مالي تلتزم الحكومة بتسديد هذا العجز ويعتبر ما تدفعه الحكومة على هذا الوجه ديناً على المؤسسة تلتزم بتسديده من أي فاض يتوفر لديها في السنوات المقبلة".

قانون التأمينات الاجتماعية المصري

المادة 15

"يجب أن يتناول الفحص قيمة الالتزامات القائمة على الصندوق فإذا تبين وجود عجز اكتواري أو نقدي في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات والمخصصات المختلفة التزمت الخزنة العامة بأدائه وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتأليفه".

قانون الضمان الاجتماعي التونسي

المادة 23

"يجب أن يكون لدى الصندوق القومي مال احتياطي عن كل نظام وعند وقوع عجز يسد من المال الاحتياطي (احتياطي الخزينة العامة)".

قانون الضمان الاجتماعي الليبي

المادة (32) فقرة (أ/2)

"تتولى الدولة تغطية نفقات المصروفات الإدارية والعمومية للضمان كما وتغطي أي عجز قد يطرأ على ميزانية صندوق الضمان".

قانون التأمينات الاجتماعية العماني

المادة 11

"يجب أن يتناول الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة فإذا تبين وجود عجز في أموال الهيئة التزمت الخزنة العامة بسداده، ويعتبر ما تدفعه الخزنة العامة قرضاً على الهيئة تلتزم بسداده من أي فاض يتوفر لديها في السنوات المقبلة".

قانون الضمان الاجتماعي اللبناني

المادة (66) فقرة (4)

"إذا حدث كارثة وطنية ادت الى عجز بالغ في الصندوق، يمكن للدولة ان تمنح الصندوق مساعدة استثنائية تحدد على أساس إعادة التوازن المالي بدون زيادة الإشتراكات".

قانون التأمينات الاجتماعية اليمني

المادة (12) فقرة (4)

"يجب أن يتناول فحص المركز المالي للمؤسسة تقدير قيمة الالتزامات القائمة فإذا تبين وجود عجز يجب أن يوضح الخبير الاكتواري أسباب العجز والوسائل الكفيلة لتأليفه وعلى أن تقوم الحكومة بتسديده ويعتبر ما تدفعه الحكومة على العجز ديناً على المؤسسة تلتزم بتسديده من أي فاض يتوفر لديها في السنوات المقبلة".

وتابع عابدين، النصوص واضحة، لسنا أمام مرفق عام، إنما أمام شركات ربحية، والدولة غير مساهم فيها، ولا تتلقى أموال من حساب الخزينة، وبالتالي فإنني أشك كثيراً، في أن مؤسسة الضمان تخضع لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 وقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 بموجب نصوصهما!

ماذا عن دور المحكمة المختصة بالضمان الاجتماعي؟

يقول عابدين، لا أدري ما قصة المحكمة المختصة بالضمان الاجتماعي التي تبدو معلقة في الهواء؛ فالقرار بقانون لم يتحدث عن تشكيلها ولا عن عدد قضااتها ولا عن درجتها ولا عن مسائل الاختصاص وآلية الطعن على الأحكام الصادرة عنها وهل تقبل الطعن أم لا تقبل؛ ويتابع عابدين، حيث أنه لا يمكن تشكيل المحكمة المذكورة في ظل غياب النصوص الناظمة لما ورد ذكره، فإن آلية الإنصاف في هذا القرار بقانون المتعلقة بمحكمة الضمان الاجتماعي، ستظل معطلة بكل تأكيد، وذلك لحين إجراء تعديلات تشريعية بشأن تلك المحكمة!

وماذا عن قوانين الضمان الاجتماعي في الدول العربية بشأن الضامن؟

يقول عابدين، قبل أن نبحث في قوانين الدول الأخرى، من الضروري أن نرجع بالذاكرة إلى القوانين الفلسطينية، إذ بالعودة إلى قانون التأمينات الاجتماعية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2003 (الملغى) نجد أن الدولة ضامن بكل تأكيد، وبشكل إلزامي، لمنظومة التأمينات أو الضمان الاجتماعي. خلافاً لما عليه الحال في القرار بقانون رقم (6) لعام 2016 حيث نجد أن الدولة قد نفقت يدها من منظومة الضمان الاجتماعي.

ويتابع عابدين، إن ما يتم تداوله من أرقام مواد من قرار بقانون الضمان الاجتماعي، في وسائل الإعلام، لا علاقة لها بضمان الدولة للضمان الاجتماعي، وإنما هي نصوص تتعلق بسلطة "جوازية" للحكومة بإعطاء قروض أو منح لمؤسسة الضمان الاجتماعي حال عجز المؤسسة، وهي مشروطة "بموافقة" الحكومة على إعطاء تلك القروض أو المنح، وبالتالي فإن النصوص المذكورة التي يتم ترويجها لا تلتزم الدولة بشيء.

ويتساءل عابدين، كيف استدل واضعو القرار بقانون من النصوص التي يطرحونها في الإعلام، والتي سنقوم بعرضها، على أن الدولة ضامن للضمان الاجتماعي واستدامة الصناديق؟ وفيما يلي النصوص القانونية:

قانون التأمينات الاجتماعية

الفلسطيني (الملغى)

المادة (14) فقرة (3)

"عند وجود عجز في الصندوق تلتزم الدولة بتغطيته على سبيل القروض أو الإعانات".

قرار بقانون الضمان الاجتماعي

فلسطيني

المادة (49) فقرة (5)

"القروض والمنح التي توافق الحكومة على تقديمها في حالة عجز مؤسسة الضمان الاجتماعي". وهو ذات النص القانوني الوارد حرفياً في المادة (74) فقرة (4) وكذلك المادة (90) فقرة (5) من القرار بقانون؛ والتي يجري الاستدلال بها، بغير وجه حق، من قبل واضعي القرار بقانون في وسائل الإعلام!

المعايير الدولية

ويتابع عابدين بالقول: لا أدري لماذا يستغرب واضعو القرار بقانون أن تكون الدولة "ضامن مالي" في الضمان الاجتماعي؛ إذ بمراجعة بسيطة للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين بدون تحفظات؛ وبخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ نجد أن التعليق العام رقم (19) الوارد

عنهم رسمية لا يطعن فيها إلا بالتزوير، وفرض غرامات عالية (تصل إلى 700 دينار أردني) لكل من يمانع أو يعارض أو يعيق عملهم، والنص أيضاً على عدم جواز بيع أي منشأة أو نقل ملكيتها أو الحصول على رخص مهن أو تجديدها إلا بعد الحصول على شهادة براءة ذمة من مؤسسة الضمان الاجتماعي، وغيرها من الامتيازات التي منحت دون وجه حق.

لماذا جرى إلغاء قانون التأمينات الاجتماعية رقم (3) لسنة 2003؟

يقول عابدين، السؤال بداية لماذا لم يطبق قانون التأمينات الاجتماعية رقم (3) لسنة 2003 بعد نشره في الجريدة الرسمية ولماذا لم يتم إنشاء "المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية" التي نص عليها القانون المذكور منذ تاريخ صدوره في 19/10/2003 وحتى تاريخ إلغائه في 23/8/2007؛ ومن الذي حال دون تطبيقه على الأرض؟! علماً أنه نشر في الجريدة الرسمية كما حصل مؤخراً مع قرار بقانون الضمان الاجتماعي! ويضيف عابدين، لوقارنا بين ما ورد في نصوص قانون التأمينات الاجتماعية 2003 الصادر عن المجلس التشريعي، وقرار بقانون الضمان الاجتماعي 2016، فيما يتعلق بنسبة اشتراكات العمال وأصحاب العمل والحد الأعلى للأجر الخاضع للتأمينات ومعامل التقاعد واحتساب التقاعد؛ ستكون عندئذ الصورة الكاملة واضحة، وسنعرف لماذا جرى إلغاء قانون التأمينات الاجتماعية!

ماذا عن التقارير التي يقدمها مجلس

إدارة مؤسسة الضمان لمجلس

الوزراء والتشريعي؟

ويقول عابدين، ما علاقة التقارير التي يقدمها مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي لمجلس الوزراء والمجلس التشريعي بالشخصية القانونية للمؤسسة؟! وهل إذا قدم مجلس إدارة المؤسسة تلك التقارير تصبح الدولة في تلك الأحوال ضامن لأموال الصناديق المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية؟! من الغريب، أن نتصور أن تقديم مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي تقارير ربع سنوية لمجلس الوزراء والمجلس التشريعي عن الأداء الاستثماري والسياسة الاستثمارية بموجب المادة (23) فقرة (18) من القرار بقانون بشأن الضمان الاجتماعي يعني أن الدولة قد أصبحت ضامن في تلك الأحوال لأموال الصناديق؟! وماذا لو لم يقدم مجلس الإدارة التقارير المذكورة ماذا يحصل عندئذ؟!

ويتساءل عابدين، هل الكتل البرلمانية تتمتع بصفة "إستشارية" للسلطة التنفيذية أم تراقب على أداؤها وما أخبار مبدأ الفصل بين السلطات الذي يعد بمثابة البوصلة للنظام السياسي أمام المعادلة الجديدة؛ لماذا هذا الخلط بين تغييب دور المجلس التشريعي وبين حق "كل عضو" في المجلس في ممارسة الرقابة البرلمانية بالاستناد للمادة (56) من القانون الأساسي المعدل؟

ماذا عن رقابة ديوان الرقابة وهيئة

مكافحة الفساد؟

يؤكد د. عابدين، بأن القرار بقانون بشأن الضمان الاجتماعي لم يذكر في كافة مواد (124) أي كلمة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية أو عن هيئة مكافحة الفساد على الإطلاق. ويضيف عابدين، أود التذكير هنا أنه عندما أقرت الحكومة "نظام الشركات غير الربحية" بتاريخ 7/7/2015؛ أصدرت "بذات اليوم" القرار رقم (17/01/59/17م.و.ر.ج) وقد أكد القرار الحكومي المذكور، بالنص الصريح، على خضوع الشركات غير الربحية لقانون مكافحة الفساد 2005 والقرار المذكور منشور في الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية) بعددها رقم (113) في تموز 2015.

هل صحيح أن مؤسسة الضمان هي مؤسسة دولة ومرجعيتها الدستور؟

يقول عابدين، غير صحيح أن مؤسسة الضمان الاجتماعي هي مؤسسة دولة ومرجعيتها الدستور، لأن القانون الأساسي المعدل لم يأت إطلافاً على ذكر مؤسسة الضمان، وهي لا تستمد شخصيتها القانونية أو وجودها القانوني مباشرة من القانون الأساسي ليقال إن مؤسسة الضمان مؤسسة دولة ومرجعيتها الدستور؛ ومن يقول بخلاف ذلك فليرينا أين ورد هذا الكلام في الـ (121) مادة التي يحتويها القانون الأساسي المعدل؟

ويضيف الدكتور عابدين، دققوا جيداً في قانون الضمان الأردني رقم (1) لسنة 2014 الذي اقتبس القرار بقانون الفلسطيني العديد من أحكامه عنه، حيث ينص القانون الأردني في المادة (8) على أن تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون مؤسسة تسمى (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) فيما تنص المادة (11) المقابلة الواردة في القرار بقانون الفلسطيني بشأن الضمان الاجتماعي على أن تنشأ مؤسسة تسمى (مؤسسة الضمان الاجتماعي) لاحظ كيف سقطت كلمة "العامة" الواردة في النص الأردني من النص الفلسطيني المقابل، فماذا يعني ذلك؟

ويتابع عابدين، لو عدنا عدة سنوات إلى الوراء وتحديدًا إلى قانون التأمينات الاجتماعية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2003 الذي جرى إلغاؤه في العام 2007، فقد كان ينص في المادة (4) فقرة (1) على أن تنشأ بمقتضى هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) ولو قارناها مع التسمية الواردة في القرار بقانون رقم (6) لعام 2016 بشأن الضمان الاجتماعي (مؤسسة الضمان الاجتماعي)، فماذا يعني ذلك أيضاً؟

ويؤكد عابدين، نحن أمام مؤسسة تدار من قبل مجلس إدارة يشرف على شركات ربحية، لا أكثر ولا أقل؛ وهناك من يحاول أن يصورها على أنها مؤسسة دولة، دون وجه حق، أو مرفق عام أو مؤسسة عامة ولا يوجد في النصوص القانونية الواردة في القرار بقانون ما يدعم قوله، ووجود ممثلين عن بعض الوزارات في "عضوية" مجلس الإدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي لا يغير شيئاً من هذه الحقيقة. وأما فيما يتعلق بصندوق التقاعد التكميلي فالفارق يكمن فقط في أننا لا نعرف مجلس إدارته لغاية الآن!

ويقول عابدين، إن القرار بقانون، واضح، في المادة (19) التي تنص على أن "رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولون مسؤولية فريدة وتضامنية عن أي قرار يتخذ بسوء نية ويتعارض مع مسؤولياتهم وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون". وبالتالي، ما علاقة الدولة، وكيف نقول إنها ضامن لأموال الصناديق وفق القرار بقانون!

ويتابع عابدين، لو دققنا جيداً في كافة التعريفات الواردة في المادة الأولى من القرار بقانون بشأن الضمان الاجتماعي، نجد أن هناك (38) تعريفاً، والسؤال: هل هناك أي تعريف وارد في كافة التعريفات المذكورة يتحدث عن وزارة أو عن جهة رسمية أو عامة، الإجابة لا، فماذا يعني كل ذلك؟!

إن الادعاء، بغير حق، بأن مؤسسة الضمان الاجتماعي، مؤسسة دولة أو مؤسسة عامة، إنما يهدف، من بين أمور أخرى، إلى تبرير العديد من النصوص الواردة في هذا القرار بقانون؛ ومن بينها إعفاء "المؤسسة" وجميع معاملاتها من الضرائب والرسوم الحكومية، وتبرير صفة "الضبط القضائي" التي منحها القرار بقانون لمدير عام المؤسسة والموظفين المفوضين فيها؛ وبالتالي منحهم صلاحيات واسعة للدخول إلى جميع أماكن العمل والإطلاع على وتفتيش جميع الوثائق والملفات والسجلات فيها، واعتبار المحاضر الصادرة

من غزة

صناعة منتجات الألبان في قطاع غزة تكافح من أجل البقاء

طاهر حمد: منذ بدء الحصار.. صناعة منتجات الألبان في قطاع غزة تراوح مكانها طارق لبد: الصناعات الفلسطينية تُعاني ضغوطاً كبيرة واستهدافاً متكرراً من الاحتلال الإسرائيلي

أصحاب مصانع: سياسات الاحتلال الإسرائيلي تحرمنا من تطوير صناعاتنا وتحقيق التنافسية في الجودة

مربو أبقار: مزارعنا مُهددة بالتدمير في كل اعتداء إسرائيلي على القطاع وتواجه نقصاً في كميات الحليب الطازج

في إنتاج الألبان واللبن واللبن أب يعتمد إلى استخدام الحليب الطازج بنسبة 50% وذات النسبة من الحليب البوردة المستورد من إسرائيل، يقول: «إنتاجنا يُضاهي الصناعات الأخرى لكنه يُعاني من أزمات التسويق والانتشار في الأسواق الخارجية، ما يُؤثر سلباً على قيمة الأرباح ويهدد استمرارية الإنتاج».

ويطالب دلول، الجهات الرسمية في جناحي الوطن الفلسطيني بضرورة توحيد جهودهم للارتقاء بصناعة الألبان وتطويرها في القطاع، ورفد المصانع العاملة في القطاع بالأموال والمعدات التي تضمن إنتاج جودة عالية وفق المواصفات العالمية، كما دعا إلى ضرورة التعريف بالمنتج المحلي الغزي وفتح آفاق لتسويقه في مدن الضفة الغربية أسوةً بسماع تسويق منتجات مصانع الضفة في مدن القطاع، وقال: «إن وجود أصناف متنوعة وبأسعار منافسة جداً تُقلل من إقبال السكان على المنتج الغزي لصالح المنتجات الأخرى».

زيادة تكاليف الإنتاج

ومن جهته؛ تحدث سيف الدين أبو عيطة صاحب مصنع أبو عيطة للألبان، عن عقبة زيادة تكاليف الإنتاج التي يتحملها أصحاب مصانع منتجات الألبان ومشتقاتها، مشيراً إلى أنها تتمثل في توفير بدائل للكهرباء التي لا تصل المصنع أكثر من ثماني ساعات يومياً، يقول: «نضطر إلى إنفاق قرابة 15 ألف شيكل من أجل تشغيل المولدات الكهربائية لإتمام عملية الصناعة والتخزين»، وأضاف أنه خلال الحرب الأخيرة على غزة صيف 2014 تعرض لخسائر كبيرة نتيجة تلف منتجات الألبان التي قد أعدها مع حلول رمضان آنذاك، لافتاً إلى أن افتقار وزارة الاقتصاد والزراعة في قطاع غزة للإمكانات المادية حرمتها من الحصول على التعويضات التي تعينه على استمرار عمله، إلا أنه بدأ ينهض رويداً رويداً، كونه لا يعلم سبيلاً للعمل إلا في إنتاج الألبان ومشتقاتها.

وكان أبو عيطة يعتمد على مزرعة الأبقار الحلوب الخاصة به لتوريد الحليب الطازج إلى مصنعه مما يقلل تكلفة الإنتاج لديه ويحقق له نسبة أرباح مرضية، إلا أنه لم يعد يعتمد عليها بعد أن تم تدميرها من قبل الاحتلال خلال الحرب ونفوق الأبقار جميعها، ويشير إلى أن ذلك رفع من تكاليف الإنتاج لديه، وجعله يُعاني أكثر أثناء تسويق منتجاته في السوق المحلية إذ يعتمد إلى تسويقها بهامش ربح بسيط جداً في ظل توافر البدائل المنافسة من منتجات الألبان الواردة من الضفة الغربية أو إسرائيل.

تُعد صناعة منتجات الألبان من الصناعات القديمة التي قام عليها اقتصاد الأسرة الفلسطينية في الأربعينيات من القرن الماضي، لكنها ما لبثت أن لحقت بركب التطور التكنولوجي فظهرت في السبعينيات وحدات إنتاجية صغيرة ساهمت في إيجاد أصناف من الألبان والألبان المُختلفة، ومن ثم تزايدت أعدادها، وتطورت أدواتها لتلبية احتياجات السوق المحلي والأسواق المجاورة.

غزة- محاسن أُصرف

حسب بيانات وزارة الاقتصاد في قطاع غزة، فإن عدد مصانع الألبان ومشتقاتها يتراوح بين (9-15) مصنعا، أربعة منها فقط تتمتع بقدرة إنتاجية عالية ومنافسة في السوق المحلي، فيما البقية تُعد وحدات إنتاجية صغيرة تعتمد على تصنيع الجبن البلدي واللبن واللبن أب فقط.

لكن منذ الحصار الذي ضرب أطنابه على القطاع منتصف يونيو 2007، عانت هذه المصانع ويلات التدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أملاً في إبقاء قطاع غزة سوقاً استهلاكياً لمنتجاته، ويؤكد مختصون أجرت مراسلة «الحدث» مقابلات منفصلة معهم، أن الاحتلال ساهم في إضعاف هذه الصناعات وأعجزها عن اللحاق بطرق الإنتاج القائمة على التقنية والتكنولوجيا الحديثة بمنعه إدخال الأدوات والمعدات التي تُحسن إنتاجها وترتقي به إلى مستوى المصانع الكبيرة.

فيما أشار أصحاب مصانع إلى ضعف الاهتمام الرسمي بمصانعهم وعدم تقديم الدعم اللازم الذي يؤهلهم لتطوير إنتاجهم والوصول به إلى مرحلة يُنافس بها منتجات الضفة وإسرائيل أو المنتجات العربية من الألبان.

تدمير ممنهج

يشكو مأمون دلول، صاحب مصنع دلول للألبان بغزة، من سياسة الاحتلال في الاستهداف الممنهج لصناعة منتجات الألبان ومشتقاته في قطاع غزة بغية إبقاء القطاع سوقاً استهلاكياً

لمنتجاته من الألبان، وقال دلول، الذي ينشط مصنعه في إنتاج (الجبن البيضاء، واللبن، واللبن أب) منذ عام 1998: «إن الاحتلال الإسرائيلي يستهدف الصناعات الفلسطينية بشكل عام وصناعة الألبان على وجه الخصوص»، وأضاف أن مصنعه تعرض للتدمير خلال منذ بداية إنشائه حتى عام 2014 خمس مرات، أثرت سلباً على قدرته على الاستمرار في الإنتاج، وبيّن أن خسائره جاوزت الثلاثة ملايين دولار لم يُعوض منها إلا (50) ألف دولار من قبل الاتحاد الأوروبي، و15 ألف دولار أخرى من حكومة غزة، وأكد أن هذا التعويض لم يُسغه في تطوير منتجاته.

عقبات فنية

وفيما يتعلق بالعقبات الفنية التي تحول دون تطوير صناعة منتجات الألبان ومشتقاتها في قطاع غزة، أكد دلول أنها لا تعدو مشاكل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بالإضافة إلى منافسة منتجات الألبان الواردة من الضفة الغربية أو إسرائيل، بالتزامن مع عدم سماح الاحتلال بتصدير منتجات القطاع إلى الخارج، وفرضه قيوداً على تطويرها بعدم السماح بإدخال معدات الإنتاج المتطورة أو إدخال قطع الغيار اللازمة لخطوط الإنتاج الموجودة. ونبّه دلول أنه لم يستسلم للقيود الإسرائيلية على تطوير صناعة الألبان ومشتقاتها في قطاع، وبدأ بما لديه من خبرات يعتمد على تطوير عملية الإنتاج لديه عبر مراقبة إنتاج حليب الأبقار في المزارع من خلال رفد أصحاب المزارع بالتدريب اللازم في تربية الأبقار الحلوب وآلية تغذيتها من أجل الحصول على أوفر إنتاج من الحليب وبجودة تُضاهي المنتج المنافس في الضفة أو إسرائيل، وأضاف أنه للوصول إلى أعلى درجة من الجودة



طارق لبد

400 مصنع كلياً وما يربو على 1000 مصنع جزئياً لم تتمكن من العمل والإنتاج.

وأضاف: «فيما يتعلق بصناعة منتجات الألبان ومشتقاتها يعمد الاحتلال إلى منع إدخال الآليات اللازمة لتطوير عمليات الإنتاج في المصانع، بالإضافة إلى منعه إدخال المواد الخام»، موضحاً أن وزارته بالتنسيق مع الاتحادات التخصصية تعمد إلى ابتكار الحلول المناسبة للخروج من الأزمات التي يفترقها الاحتلال. وكانت وزارة الاقتصاد دعت في دراسة إلى ضرورة تكاتف الجهود الرسمية والأهلية من أجل إنشاء مصنع متطور للألبان في قطاع غزة، من شأنه أن يُقدم منتجاً منافساً في السوق المحلية ويُمكن تصديره إلى الخارج بما يُحقق رافعة للاقتصاد الفلسطيني المتهاكك على مر سنوات الحصار العشر الماضية. وفي هذا السياق شدد لبد، على أن وزارته تواصلت مع كافة الأطراف للعمل على تشجيع الاستثمار في مجال صناعة الألبان وإيجاد مصانع متطورة، إلا أن عثرات الاحتلال تعيق جهودها.

نقص في كميات الحليب الطازج

ويُعاني مربو الأبقار في قطاع غزة من نقص حاد في كميات الحليب الطازج التي تعتمد عليها صناعة الأجبان ومشتقات الألبان، وفي هذا السياق يؤكد المزارع عزات ورش أغا صاحب إحدى مزارع الأبقار على الحدود الشرقية لبلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، أن إنتاج الحليب الطازج من الأبقار تراجع كثيراً بسبب تدمير الاحتلال للعديد من المزارع خلال الحرب، بالإضافة إلى اختلاف أنواع الأعلاف المستخدمة لتغذية أبقار الحليب، وقال: «جودة الأعلاف تنعكس إيجابياً على كمية الحليب وجودته وبالتالي تؤثر على مدى قدرة المنتج على المنافسة في السوق المحلي أمام صناعات الألبان الواردة من الضفة الغربية أو إسرائيل».

وتعرضت المزرعة التي يعتاش منها المزارع ورش أغا، إلى القصف بطائرات الاحتلال ما أدى إلى نفوق (65) بقرة حلب من أصل (100) بقرة، وقُدّرت قيمة خسائره المادية بحوالي (11) ألف دولار لم يُعوض منها إلا القليل، وفق قوله، ما اضطره إلى الاستغناء عن نصف العاملين لديه، خاصة في ظل ثبات سعر لتر الحليب المورد لمصانع إنتاج الألبان حيث أنه لا يزيد عن شيكل وثمانين أغورات، في حين تبلغ تكلفته على مربو الأبقار الحلوب شيكل وستة أغورات، يقول ورش أغا: «نتيجة لعدم جدوى إنتاج الحليب يعمد المزارعون إلى بيع الأبقار أو ذبحها، داعياً الجهات المعنية إلى تبني سياسات لتحسين واقع مزارع أبقار الحليب في القطاع باعتبارها مورداً أساسياً لعملية التصنيع».

صناعة الألبان تُراوح مكانها

بدوره يؤكد طاهر أبو حمد مدير دائرة الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة بغزة، أن صناعة الألبان في قطاع غزة ما زالت تُراوح مكانها، ولم تشهد تطوراً من شأنه أن يُعزز وجودها التنافسي في السوق المحلي، مُرجعاً أسباب ذلك إلى حالة الحصار التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والتي قضت بمنع الأخير إدخال سلالات جيدة من الأبقار الخاصة بإنتاج الحليب، بالإضافة إلى منع وصول الآليات اللازمة لتطوير مصانع منتجات الألبان في القطاع بما يتوافق مع التكنولوجيا الحديثة.

ويوضح حمد أن ما يوجد في قطاع غزة ما يُقارب من (2500) رأس من أبقار إنتاج الحليب، ويبلغ متوسط إنتاج الرأس الواحد منها في اليوم (20-22) لتر يومياً، فيما يحتاج القطاع إلى قرابة (18) ألف رأس بمعدل إنتاج يومي (30-35) لتر يومياً ليتمكن من تطوير صناعات منتجات الألبان بشكل يُضاهي الصناعة المحلية في الضفة الغربية والمنتجات الإسرائيلية، مبيّناً أن ما يتم إنتاجه من كميات حليب الأبقار المتوافرة في القطاع لا تزيد عن (15%) فقط من احتياجات القطاع فيما يتم استيراد الـ (85%) من الأسواق الخارجية.

وفي سياق متصل شدد حمد على دعم وزارته لأصحاب مصانع منتجات الألبان ومشتقاتها في القطاع من حيث تقديم التعويضات لهم عن الخسائر التي يتعرضون لها بفعل الحروب المتكررة على القطاع، مستدركاً أن عدم توفر الأموال من الجهات المانحة يُعيق تسديد مستحقات الأضرار كاملة لكافة المتضررين، كما يُعيق عملية تطوير صناعات الألبان، وأضاف: «نعمد من جهة أخرى إلى مطالبة الاحتلال بإدخال أنواع سلالات من أبقار الحليب ذات إنتاجية عالية بما يضمن تحسين جودة المنتج في المصانع»، وقال: «الاحتلال يقف حجر عثرة أمام وصول تلك السلالات، مؤكداً أن أسبابه لا تعدو إبقاء قطاع غزة سوقاً استهلاكياً لمنتجات الألبان الخاصة به».

وأدت الحرب الأخيرة على قطاع غزة صيف 2014 إلى تدمير غالبية مزارع تربية الأبقار في قطاع غزة، نظراً لقربها من الحدود الشرقية للقطاع، وحسب إحصاءات وزارة الزراعة فقد بلغ عدد مزارع الأبقار المتضررة من الحرب (142)، وتراجعت أعداد أبقار الحليب فيها إلى النصف تقريباً حيث بلغت (2500) رأس بعد أن كانت تربو على (5000) رأس قبل الحرب.

استهداف مستمر

ويُعبّر طارق لبد مدير العلاقات العامة والإعلام بوزارة الاقتصاد الوطني بغزة، قائلاً: «إن كافة الصناعات الفلسطينية تُعاني من ضغوط كبيرة واستهداف متكرر ومستمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي بهدف إضعاف البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني»، وتابع أنه خلال الحرب الأخيرة على غزة دمر الاحتلال أكثر من



منع إسرائيل تزويد القطاع بمواد البناء يفضي إلى تعطل 90% من المصانع الإنشائية ويرفع سعر طن الإسمنت لأكثر من ألفي شيكل

بدوره أفضى إلى الأزمة الراهنة المتمثلة بوقف تزويد الإسمنت محملاً بذلك المسؤولية لكل الأطراف المسؤولة عن تلك الآلية. وقال الطباع: «إن ارتفاع سعر الإسمنت جاء نتيجة طبيعية لحجم العرض والطلب في ظل أن كمية الإسمنت المعروضة في السوق السوداء محدودة جداً بالمقارنة مع حجم الطلب، وإن كان هذا الأمر لا ينفى حقيقة استغلال بعض التجار لهذا الواقع، ولكن الأصل في القضية يكمن في نقص الإسمنت ومواصلة الجانب الإسرائيلي التعامل بمزاجية في إدخاله ومنعه متى يشاء دون الأخذ بالاعتبار الدمار الذي ترتب على توقف تزويد الإسمنت والعودة إلى المربع الأول للحصار والخسائر الفادحة التي لحقت جراء ذلك بالمواطنين والمستثمرين الذين باشروا بتشييد عمارات سكنية ولم يستكملوا بنائها وتجمدت أموالهم في ظل هذه الفترة التي تشكل ذروة ازدهار قطاع الإنشاءات والإعمار، حيث تنشط أعمال شركات المقاولات وكافة القطاعات المعتمدة أعمالها على قطاع البناء مع اقتراب حلول فصل الصيف».

ولفت الطباع إلى أن ما تم إدخاله من مادة الإسمنت للقطاع الخاص وإعادة الإعمار خلال الفترة الممتدة من الرابع عشر من تشرين أول عام 2014 وحتى نهاية الشهر الماضي بلغت نحو 584 ألف طن، مبيناً هذه الكمية لا تمثل أكثر من 25% من احتياج قطاع غزة في الوضع الطبيعي وليس بعد عشر سنوات من حصار وثلاث حروب.

تدخل وزارة الاقتصاد أعطى الاحتلال المبرر لوقف تزويد الإسمنت

واتهم مطلعون على أزمة توقف إدخال الإسمنت وكيل مساعد وزارة الاقتصاد في غزة عماد الباز وتجاراً بالمشاركة في خرق النظام، حيث اعتبروا أن التصريحات التي صدرت مؤخراً عن الباز بشأن توفر الإسمنت في سوق القطاع شكلت بداية تقليص الجانب الإسرائيلي للإسمنت بنسبة النصف، حيث انخفض عدد الشاحنات المحملة بالإسمنت من 130 شاحنة إلى 65 شاحنة، ما ترتب عليه شح في الكميات المعروضة، ثم حاول الباز إلزام بعض التجار بالبيع لعدد من المواطنين المستفيدين من نظام توزيع الإسمنت وبيعه لهم وفق التسعيرة التي حددتها وزارته كان تصرفاً خاطئاً من الوزارة التي تدخلت في عملية التوزيع لتفتح الباب أمام تذرع الاحتلال وادعائه حدوث خرق في آلية إدخال مواد البناء، وأعطت الاحتلال المبرر كي يمنع دخول الإسمنت بحجة أنه تم حجز كميات من الإسمنت لصالح حماس، حتى وإن كان هذا الأمر عار عن الصحة، لذا فإن تدخل الباز ألحق ضرراً بالتجار والمواطنين على حد سواء.

وفي هذا السياق رد الباز على قرار وقف الاحتلال تزويد الإسمنت بذريعة استيلاء حركة حماس على كميات كبيرة منه، بقوله: «نتحدى الاحتلال أن يُثبت أن كيس إسمنت واحد خرج من مراكز التوزيع داخل القطاع إلى غير المواطنين المستفيدين من برنامج السيستم، ولغير هدف إعادة الإعمار، فلدينا كشوفات كاملة تُثبت

تخطى سعر طن الإسمنت في السوق السوداء في قطاع غزة حاجز الألفي شيكل خلال الأيام الأخيرة الماضية، إثر منع الاحتلال في الأول من الشهر الحالي تزويد المواطنين والقطاع الخاص بمواد البناء بذريعة سيطرة حركة حماس على كميات من الإسمنت، الأمر الذي أفضى إلى تعطل أعمال قطاع الإنشاءات وسائر قطاعات الأعمال التي تعتمد أنشطتها على حركة البناء والتعمير التي أصابها الشلل في ظل توقف جل مشاريع الإعمار والبناء باستثناء المشاريع التي تمول تنفيذها اللجنة القطرية لإعادة الإعمار ووكالة الغوث «أونروا» اللتان استثناهما الاحتلال من قراره القاضي بوقف إدخال الإسمنت لقطاع غزة.

التزاماتهم المالية».

وأضاف: «تعطل مشاريع البناء سواء التابعة للقطاع الخاص والمواطنين أو الخاصة بمشاريع إعادة الإعمار أثر على مختلف القطاعات التي تعتمد أعمالها على توفر الإسمنت مثل ورش النجارة والألمنيوم والكهرباء وأعمال القسارة والبلاط وغيرها من القطاعات التي أصيبت بالشلل نتيجة عدم توفر الإسمنت».

وأوضح أن الاتحاد بحث مع وكيل وزارة الاقتصاد حاتم عويضة أزمة الإسمنت واتفق الطرفان على أن الأصل في توزيع الإسمنت أن يكون من خلال الآلية المعمول بها، ولكن الأسلوب الذي تم التعامل به على معبر كرم أبو سالم كان خاطئاً من حيث محاولة وزارة الاقتصاد التدخل حتى وإن كان تدخلها لصالح مواطنين حصلوا على موافقة لتسلم كميات من الإسمنت.

وقال زقوت: «سعر طن الإسمنت قبل ارتفاعه كان 520 شيكلاً للتاجر الذي يقوم ببيعه للمستفيدين حسب النظام بسعر يتراوح ما بين 560 الي 580 شيكلاً، ولكن التاجر لم يتقيد بهذا السعر وأصبح يبيع بسعر مرتفع لأن الكميات نقصت، وبالتالي انخفض ربحه حيث أصبح يعتبر أن الزيادة المذكورة لا تعوضه عن خسارته الناجمة عن تقليص الاحتلال لكميات الإسمنت الواردة قبل أن يقوم الأخير بوقف توريدها كلياً، أما سعره في السوق السوداء فتجاوز الألفي شيكلاً للطن».

الأصل في الأزمة يكمن في نقص الإسمنت

من جهته اعتبر د. ماهر الطباع مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة غزة، والمهتم بمتابعة آلية إعادة الإعمار، أن فشل هذه الآلية شكل السبب الرئيسي لوجود سوق سوداء للإسمنت، وهذا

الحدث- حامد جاد

تعطل 90% من المصانع الإنشائية

في أحاديث منفصلة أجرتها الحدث حول التدايات المترتبة على منع الجانب الإسرائيلي إدخال الإسمنت أشار المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات الإنشائية فريد زقوت إلى أن 90% من مصانع الباطون الجاهز ومعامل البلاط والطوب توقفت كلياً عن العمل بعد أقل من أسبوع على منع إسرائيل إدخال مواد البناء، وأن من يعمل في قطاع الإنشاءات بات يقتصر فقط على المصانع التي لها علاقة بالمشاريع التي تمولها اللجنة القطرية ووكالة الغوث «أونروا» وهي لا تشكل أكثر من 10% من إجمالي عدد المصانع الإنشائية العاملة في قطاع غزة.

وكشف زقوت النقاب عن اضطراب أصحاب المصانع المتوقفة للاستغناء عن العاملين لديهم حيث تعطلت عن العمل قرابة ثلاثة آلاف وخمسمائة عامل من أصل نحو أربعة آلاف عامل جراء توقف إدخال الإسمنت.

وقال زقوت: «توقف دخول الإسمنت حال دون تمكين نحو 254 مصنعا من المصانع المدمرة خلال الحرب الأخيرة على غزة، والتي أعاد أصحابها تأهيلها من التعافي خلال الفترة الماضية التي كان يسمح الاحتلال فيها بدخول الإسمنت، حيث اقتصرت أعمالهم على فترة زمنية محدودة لم تكفل تعويضهم عن المبالغ المالية التي دفعوها لإصلاح مصانعهم سواء بتمويل ذاتي أو من خلال قروض مصرفية حصلوا عليها بعد أن فقدوا الأمل في تلقي مساعدات مالية من الدول والجهات المانحة، وبالتالي فإن تعطلهم القسري عن العمل سيضاعف من معاناتهم وسيحد من قدرتهم على سداد

من جهته توقع وكيل وزارة الاقتصاد في غزة حاتم عويضة، استئناف سلطات الاحتلال توريد الإسمنت لقطاع غزة الأسبوع الحالي مشيراً إلى أن اتصالات مكثفة تجري من قبل مختصين للضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف قرار المنع الذي تسبب بأزمة وإرباك كبير بين المواطنين، ما انعكس على أسعار الإسمنت.

وحذر عويضة التجار من التلاعب بأسعار الإسمنت بالسوق السوداء لافتاً إلى تواطؤ المواطن نفسه المستفيد من آلية إدخال مواد البناء مع التجار في رفع الأسعار ووصولها لأكثر من 1800 شيكل للطن خلال الأسبوع قبل الماضي منوهاً إلى أن وزارته اتخذت إجراءات صارمة ضد التجار المحتكرين لسلعة الإسمنت، وذلك منذ وقف الاحتلال إدخاله لغزة وأن مباحث التموين باشرت بتسيير دوريات مكثفة على مراكز الإسمنت، وضبطت نحو سبعة تجار يتلاعبون بالأسعار واتخذت إجراءات عقابية بحقهم، لافتاً إلى أن الكميات التي يتم ضبطها من التجار لا يتم التصرف بها إلا باتخاذ قرار من النائب العام حسب الأصول.

إلى ذلك كشفت مصادر فلسطينية مطلعة النقيب عن أن إسرائيل ترغب بالحصول على ضمانات من قبل الوسطاء الذين يتدخلون لحل أزمة وقف إدخال مواد البناء لقطاع غزة موضحة أن لقاءات عقدت في الأيام الأخيرة بوساطة مسؤولين كبار في الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل للسماح بإدخال مواد البناء مجدداً إلى غزة.

ولفتت المصادر ذاتها إلى أن إسرائيل تضغط على الوسطاء للحصول على ضمانات بعدم تسريب أي مواد بناء لحماس، حتى لا تستخدمها في بناء الأنفاق، وأن هذه اللقاءات ستستمر حتى حل الأزمة وإيجاد حلول واضحة في هذا الملف، مبيّنة أن مسؤولاً أممياً بارزاً يتواصل مع مسؤولين في حركة حماس للضغط عليها لوقف مثل هذه الأعمال التي تضر بالوضع الفلسطيني العام في غزة. ونقلت المصادر عن ما يعرف بمنسق أعمال أنشطة الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، يواف مردخاي، قوله إنه تقرر إيقاف إسرائيل نقل حصص الإسمنت إلى قطاع غزة، حتى يتم حل المسألة والتحقق من أن الإسمنت لا يتسرب إلى أيدي حركة حماس، لافتاً إلى وجود آلية تنسيق مشترك بين إسرائيل والحكومة الفلسطينية والأمم المتحدة لمراقبة البضائع التي تدخل غزة.

إلى أن الجانب الإسرائيلي قام مؤخراً بخفض كميات مواد البناء الموردة للنصف ونتيجة لهذا الأمر قام بعض التجار برفع أسعار الإسمنت حيث وصل سعر الطن إلى ما يتراوح بين 700 إلى 800 شيكل للمواطنين المعتمدين ضمن النظام المذكور ومن ثم عمد الجانب الإسرائيلي بعدها إلى وقف توريد الإسمنت لقطاع غزة دداعي أنه تم التصرف بكميات من الإسمنت خارج النظام (Sys-tem).

وحول ما يتعلق برفع أسعار الإسمنت قال: "بعد أن قام الجانب الإسرائيلي بخفض كميات الإسمنت الموردة قام بعض التجار برفع سعر الإسمنت بشكل مفاجئ، حيث كان المواطن يتوجه لاستلام كمية الإسمنت الخاصة به وفق النظام، ولكن للأسف لا يستطيع الاستلام بسبب احتكار التجار لمواد البناء وهذا عمل غير أخلاقي وغير وطني، إضافة إلى أن بعض التجار قاموا ببيع كميات من الإسمنت المخصصة لدى السيستم، وهم معروفون لدينا، وستكون هناك متابعة وسيتم وقف الموزعين الذين يتلاعبون بالأسعار أو الذين يتصرفون بمواد البناء خارج النظام المعتمد، ولمتابعة الموضوع اتفقنا مع وزارة الاقتصاد بعدم التدخل بشكل مباشر في ملف الإسمنت إلا من خلال اللجنة المكلفة بمتابعة ملف الإعمار، ولن نسمح لأي جهة كانت بالتدخل في هذا الملف أو تجاوز النظام المعمول به من خلال صرف كميات الإسمنت لغير المعتمدين ضمن النظام".

وكان الجانب الإسرائيلي أبلغ الأمم المتحدة الجمعة قبل الماضي بقرار وقف إدخال الإسمنت إلى قطاع غزة، بشكل مؤقت، إلى حين التأكد من حقيقة تقارير تفيد بأن حماس استخدمت كميات كبيرة منه لبناء الأنفاق وإعادة ترميم مقارها العسكرية وأنه "الجانب الإسرائيلي" فقط أبقى فقط على توريد الإسمنت لصالح المشاريع التي تمول تنفيذها اللجنة القطرية لإعادة الإعمار ووكالة الغوث "أونروا" أما منسق الأمم المتحدة لعملية السلام نيكولاي ملادينوف، فعقب على قرار المنع بقوله: "إن من يسعون للكسب من تحويل الإسمنت لاستخدامه لأغراض أخرى غير إعادة الإعمار، إنما يسرقون من شعبهم ويضيفون إلى معاناته"، مؤكداً أن إعمار القطاع في غاية الأهمية لضمان استقراره".

تواطؤ بين التاجر والمواطن في رفع السعر

أين ذهبت كل كميات الإسمنت التي وردت للقطاع، فكل كميات الإسمنت التي يُوردها الاحتلال إلى القطاع تدخل مباشرة إلى مراكز التوزيع التابعة لبرنامج السيستم، والمراقبة بالكاميرات المرتبطة مع المخبرات الإسرائيلية، فليشاهد الاحتلال تسجيلات تلك الكاميرات، وليعلن على الملأ إن كانت حركة حماس جاءت وأخذت كميات من الإسمنت.

وحول تدخل وزارته بتحديد أسعار بيع الإسمنت، أوضح الباز أن مراكز التوزيع كانت تباع كيس الإسمنت بـ750 شيكلاً، بينما السعر المحدد للكيس الواحد من قبل الوزارة هو 560 شيكلاً، لذلك كان تدخل الوزارة بتحديد التسعيرة، استناداً إلى قانون حماية المستهلك الذي يمنع الاستغلال، وينص على أن السلعة يجب أن تصل للمواطن بالسعر المحدد.

وحذر الباز من خطورة تفجر الوضع في وجه الاحتلال حال استمراره بمنع توريد الإسمنت إلى غزة مشدداً بقوله «العواقب وخيمة للقرار الذي أدى إلى وقف عجلة الإعمار والبناء بتدمير الاقتصاد وزيادة البطالة وانعكاساته سلبية على عشرات الاف المواطنين الذين لا يزالون بلا مأوى بسبب الحرب الاخيرة».

توقعات باستئناف إدخال الإسمنت قريباً

من جهته طالب وزير الأشغال العامة والإسكان د. مفيد الحساينة الجانب الإسرائيلي باستئناف توريد مواد البناء إلى قطاع غزة معتبراً أن وقف توريد الإسمنت للمواطنين والقطاع الخاص في غزة يعني حدوث كارثة تهدد مسيرة الإعمار خاصة وأن قطاع غزة يحتاج حالياً إلى 210 آلاف طن من الإسمنت للإيفاء بمشاريع إعادة الإعمار الخاصة بإعمار منازل المواطنين والوحدات السكنية الممولة من قبل المانحين للمستفيدين المعتمدين ضمن النظام المعمول به لإدخال مواد البناء.

وتوقع الحساينة استئناف توريد الإسمنت خلال الأسبوع الحالي وذلك استناداً إلى الجهود المبذولة من قبل مسؤولين في الأمم المتحدة وتواصلهم مع الجانب الإسرائيلي حيث قال: «بعد المتابعة والتدقيق وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) تبين أن مواد البناء لم تذهب بأي شكل من الأشكال خارج النظام المعمول به، وإنما ذهبت للمستحقين وفق النظام».

وكان الحساينة أشار في مؤتمر صحفي عقده الخميس الماضي



شو بتستني؟ ليش ما تكوني إنتي!

افتحي حساب توفير حياتي الآن أوغذ حسابك لتزيد فرصتك بالربح

باقية 20 يوم للسحب على الجائزة الكبرى الثانية

بيت وراتب لمدة 20 سنة



البنك الوطني | TNB الوطني
THE NATIONAL BANK

f /TNBPalestine | www.tnb.ps | 1800 111 000

حَيَاتِي
حساب التوفير الأول
للمرأة الفلسطينية



شركة سهم للإستثمار والأوراق المالية

خدمة إدارة المحافظ الإستثمارية

الإدارة الذكية وتصميم الحلول الإستثمارية
لتحقيق العائد الأمثل على رأس المال

الترخيص الأول من نوعه في فلسطين من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

Ramallah
Address: Villa No. 8, Katachurian St.
Al Masyoun, Ramallah, Palestine
P.O. Box 2187, Ramallah
Tel: +970 (2) 296-5710
Fax: +970 (2) 296-5713
assetmanagment@sahem-inv.com

محسوب حسابك... لمستقبل أفضل



Shabab
Shabab
Shabab
Shabab
شباب

Shabab
Shabab
Shabab
Shabab
Shabab
Shabab
Shabab



حساب شباب من البنك العربي يتفهم احتياجاتكم ومتطلباتكم كشباب، فهو مصمم خصيصاً ليمنحكم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية وغير المصرفية، بالإضافة للاشتراك بالسحوبات والاستفادة من الخصومات والهدايا.

مزايا "شباب" المصرفية:

- إمكانية تمويل قروض سيارات للمعتمدين المؤهلين*
- خدمة "عربي أون لاين" وتطبيق "عربي موبايل"
- وخدمة "هلا عربي" مجاناً
- بدون عمولة اشتراك شهرية

- حساب توفير بجميع العملات المتداولة
- بطاقة فيزا إلكترونية "شباب" بعمولة مخفضة (0.25 دولار أو ما يعادلها شهرياً)
- بطاقة تسوق عبر الإنترنت مجانية للسنة الأولى
- بطاقة البنك العربي الائتمانية موافق عليها مسبقاً*

هذا بالإضافة إلى مزايا أخرى قيمة تتضمن:

- سحبات نصف سنوية على الجوائز الكبرى، رحلات مدفوعة التكاليف إلى عالم فيراري - أبو ظبي
- السحوبات الشهرية على 8 جوائز نقدية بقيمة 500 دولار لكل فائز
- خصومات خاصة من محلات تجارية مختارة

عمر الشباب يحلن أكثر مع حساب شباب من البنك العربي، انضموا إليه الآن وعيشوا المزايا!

هذا المنتج مخصص للأفراد من عمر (18-28) سنة، يجري السحب في الأسبوع الأول من كل شهر. رصيد الحساب يجب أن لا يقل عن 100 دولار للدخول في السحوبات. تطبق الأحكام والشروط الخاصة بالمنتج. * تخضع لموافقة البنك وشروط سياسة الائتمان

1800 333 333
arabbank.ps



شباب
shabab
من البنك العربي



المؤسسة الفلسطينية
لضمان الودائع

إدخر بالبنك بأمان إحنا الضمان

إحنا
الضمان

مؤسسة مستقلة تضمن أموال المودعين في البنوك
المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية

فلسطين: رام الله +970 2 2977050 - غزة: +970 2 2977050 / Ext:5

info@pdic.ps www.pdic.ps

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
Palestine Deposit Insurance Corporation

التطبيع ضرورة وطنية متحف درويش ينهي أسبوع الأدب العربي، لينفتح ملف التطبيع

كتب: أحمد زكارنة

مشاركتها هذه الندوة، قالت: «خلال ساعات المشي في اليوم الرابع كنا نتسلق منطقة عبارة عن حائط صخري، ووسط التعب الشديد نظرت خلفي، كان إبراهيم نصر الله يمسك "النوت" ويسجل باهتمام، ما خلق داخلي نوع من التحفيز، فكيف لهذا الرجل كبير السن أن يتحمل هذه المشقة ولا أتحمّلها أنا». وحول تجربتها تقول نجار: "تعرضت لحادثة سير وأنا في الثالثة، ما يعني أنني سأعيش بطرف صناعي يجب تغييره كلما كبرت، وحين منعتي الاحتلال من دخول القدس عام 2006 لتبديل الطرف، تعرفت على جمعية إغاثة أطفال فلسطين، وكنت أبحث عن وضع بصمة لي في الحياة، وعندما عرضت الجمعية موضوع صعود الجبل وافقت على الفور، وبدأت التدريب".

وأضافت: "أردت أن أوصل رسالة إلى المستوطنين الذين منعوني من صعود قمم بورين، منعتموني من صعود جبل ارتفاعه 700 متر، لكنني قد صعدت إلى كليمنجارو الذي ترتفع قمته 6000 متر". وكان الروائي إبراهيم نصر الله قد قال في لقاء حصري مع إذاعة صوت فلسطين: "أعتقد أن القضية الفلسطينية، قضية ملحمة كبرى، توازي أي تراجم كبرى في التاريخ البشري، ولذلك أعمل على إعادة بعث الملحمة الفلسطينية بأساطيرها، وحكاياتها الشعبية، وتقاليدها، وجمال الحياة اليومية فيها.. وهذا ما يفتقده الجيل الجديد".

الكويتية العيسى: من واجب أي كاتب توجّه له دعوة لزيارة فلسطين أن يقبل. وأقول من واجبه وليس من حقه.

وكان المتحف قد أطلق أسبوع الأدب العربي، بندوة للروائية الكويتية، بثينة العيسى، التي حاورتها الكاتبة والشاعرة رولا سرحان، التي ركزت في قراءة معمقة لرواية العيسى «عائشة تنزل إلى العالم

والشاعر إبراهيم نصر الله، الأكثر جماهيرية في هذا الأسبوع الأدبي، حيث لم يجد عدد كبير من الحضور أماكن للجلوس، فافترشوا الأرض، فضلاً عن تنوع الجمهور الذي أتى من جميع محافظات الضفة وأراضي عام 1948 ومن القدس كذلك.

وتحمل رواية نصر الله، ثلاثة مستويات، حسب الأديب والروائي وليد الشرفا في تقديمه، أولها تصور الجبل في الوعي الإنساني، وثانيها امتحان لأخلاقية العالم بأن تكون فلسطينياً، وثالثها إعادة إنتاج السيرة الفلسطينية في قالب مفارق حيث الواقع أعلى من الخيال.

فيما أهدى نصر الله، هذه الأسمية إلى روح الراحل غسان كنفاني الذي صادف عيد ميلاده الثمانون في التاسع من نيسان.

وقال عن ظروف كتابة هذه الرواية الواقعية: "حين سمعت بالرحلة خاصة بفكرة صعود ياسمين ومعتصم اللذين فقدوا أطرافهما، قلت لن أدعهم يصعدون الجب لوحدهم، ولم أكن قد قررت ما إذا كنت سأكتب أم لا، فذهبت حراً إلى الرحلة كما ذهبت حراً إلى الكتابة، وكان الشيء الأصعب هو كتابة رواية تصل بها إلى القمة بعد أن وصلنا إلى قمة كليمنجارو في الحقيقة".

ووصف نصر الله روايته بأنها رواية "ماكراً" على أكثر من صعيد، ففيها من خيال السينما، وحتى حدود خيال الخيال، كما أنها تمثل تحدياً أدبياً كونها الشهادة الوحيدة على مقاومة فلسطينية فريدة، أبطالها أطفال فقدوا بعض أطرافهم برصاص جيش الاحتلال، صعدوا برفقتهم إلى أعلى جبل في أفريقيا.

البطلة ياسمين نجار: منعوني من صعود قمم بورين، فصعدت إلى كليمنجارو

أما ياسمين نجار، البطلة الحقيقية للرواية، ابنة قرية بورين قضاء نابلس، والتي أصغر نصر الله على

حداد خلال الندوة التي عقدت مساء السبت الماضي، في متحف محمود درويش، الذي استضاف إلى حداد، الروائي والشاعر الفلسطيني المقيم في الأردن إبراهيم نصر الله، والروائية الكويتية بثينة العيسى، والروائي السوداني حمور زيادة.

البحريني حداد: الشعر، هو الحلم..

وقال حداد الذي حاوره الشاعر الدكتور عامر بدران: «إنه من الخطأ الاعتقاد بأن شرط الحدادة هو القطيعة مع التراث، لأن الأخير هو الثروة الأساسية التي يتزود بها المبدع، وفي رده على سؤال زيارته لفلسطين وفكرة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر، قال بلغة موجوعة، موجها حديثه للفلسطينيين «نحن نزرع فلسطين يومين أو ثلاثة أما أنتم فتعيشون هذه الحالة وتواجهونها يومياً»، وحول موقفه من الذين يهاجمون زيارة العرب لفلسطين بتهمة التطبيع، قال: «حقوق لكل إنسان أن يكون له رأيه وموقفه ولكن إذا اختلفت معي لا تحوّنني».

وأشار الشاعر البحريني، قاسم حداد إلى: «إن الشعر لا يقترح بدائل نهائية وحتمية، فمهمته الأساسية هي الحلم»، وأضاف: «لو كان النظام العربي يصغي إلى الشعراء لكانت أوضاعنا أفضل، لأن الحضارات تقوم على أحلام الشعراء والفنانين». وكان بدران قد رحب بالشاعر الضيف قائلاً: «صباح الخير، إذ لا يمكن للشعر إلا أن يفتتح الوقت، ولا يمكن لقاسم حداد إلا أن يسطع وينير، وصباح الخير لأننا في حضرة شاعر يقبض على الزمن بكفاءة تجعل الماضي لعبة الحاضر، وتجعل الحاضر كأننا أليفاً يتحرك في التاريخ».

الفلسطيني نصر الله: رواية أرواح كليمنجارو رواية «ماكراً» على أكثر من صعيد

وجاء الاحتفاء برواية «أرواح كليمنجارو» للروائي

«أحب أن أعتبر هذه الزيارة وهذا اللقاء رحلة الروح، أحب هذا الدم الناعم الذي يمنح جراحي نكهة الهواء وجسارة الأحلام، أحب أن يكون الدليل الأخير على الحياة في كائنات هذه الأرض». بهذه الكلمات استهل الشاعر والأديب البحريني قاسم حداد، لقاءه الأول مع جمهور معشوقته فلسطين بالقرب من توقيع الراحل الباقي محمود درويش في قاعة الجليل في متحف الشاعر الكوني الراحل.

هذه الزيارة، الدليل الأخير على الحياة، حسب حداد، ما زال البعض يشكك فيها، ليس نصرة لفلسطين وشهادتها وجرحها وأسراها، وإنما تعميماً لتفسيخ المجتمع، بين مؤيد ومعارض، لأي شيء له علاقة بأي شيء اسمه فلسطين.

إن مفهوم التطبيع الذي بات يتطابق إلى حد كبير مع مفهوم الإرهاب، من حيث حالة التيه في التعريف، بات قميص عثمان الذي أشبع تمزيقاً لا مبرر له، فكل عاقل ليس بحاجة للعلم، بأن التطبيع الوحيد الذي يمكن أن يؤخذ على هذه الجهة أو تلك، هذا الكاتب أو ذلك، هو التعامل المباشر والواضح والصريح مع المحتل الإسرائيلي وأدواته المؤسساتية، سواء داخل البلاد أو خارجها.

أما حصار فلسطين بغية عدم تواصلها الطبيعي مع عمقها العربي، إنما لا يطيح إلا برأس الحكاية الفلسطينية وتفصيلها الدقيقة من الوعي الجمعي للمواطن العربي أولاً وقبل الغربي، فلا يخدم سوى المحتل، الذي يملك من أدوات القهر والسلب والتغيب، ما لا يملكه الفلسطيني خاصة، والعربي عامة.

فعاليات أسبوع الأدب

وبالعودة لفعاليات أسبوع الأدب العربي، فما أوردناه في مقدمة هذا الملف، جاء على لسان الشاعر قاسم



أدواته وأساليبه في صياغة خطابه الإنساني قبل النضالي. فإن كانت زيارات الكتاب والشعراء العرب، للاطلاع على الحياة الفلسطينية بكل تكويناتها ومآسيها، تُعدّ تطبيقاً، فهو في حقيقة الأمر تطبيقاً مع فلسطين وشعبها، أهالي شهدائها، ومعتقليها، وجرحاها، لا مع المحتل وأدواته، وعليه، إن كان مثل هذا الفعل الإنساني والوطني، النضالي المقاوم تطبيقاً، فليكن التطبيق ضرورة وطنية بامتياز.

الجدل الدائر حول موضوع التطبيع، الذي ما أن يشم أصحاب مقولته رائحة ضيف جديد، إلا ويعودون إليه مرة تلو أخرى، وكأن فلسطين حررت إلا من زيارات الإخوة والأصدقاء العرب. فمع إيماننا الراسخ الذي لا يتزعزع بأن فلسطين التي نستحق، هي كل فلسطين من البحر إلى النهر، وليست تلك التي ارتضينا بها، إلا أننا لسنا بحاجة لدواعش الفكر المغلق وأقلامه، وإنما نحن في أمس الحاجة لتوحيد الرسالة، ولا أقول الخطاب، فلكل منا

الأرض المحتلة وصولاً إلى رواية «شوق الدرويش» لعمور زيادة. أما حمور زيادة فقال عن ممارسة لفعل الكتابة: «أنا أكتب لأن هاجسي هو الخلود، هاجسي هو مخافة التلاشي بعد الموت، وعليه أنا سأكتب حتى الموت». وحول زيارته إلى فلسطين قال زيادة: «طوال حياتي أرى فلسطين مجرد خبر في نشرة الأخبار، الانتفاضة، الاستشهاد، العمليات الفدائية.. أما فلسطين الحياة، فهو الأمر الذي لم نتخيله، والحياة في حد ذاتها هي مشروع مقاومة، وهو ما لم نخبرنا عنه نشرات الأخبار، وهنا أتذكر مقولة كنت سمعتها من الأديب والشاعر الفلسطيني مريد البرغوثي في أول لقاء لي معه وهو يقول: «من السيء أن يقول كاتب، لا أجد تعبيراً، فإن لم يجد الكاتب تعبيراً، فمن يعبر».. هنا يقول زيادة، ولكن الحقيقة أن الإحساس بفلسطين، هو أعظم من كل التعابير، ولذا أعتذر من الأستاذ مريد، لأقول: لا أجد تعبيراً يصف فرحتي وسعادتي بوجودي هنا.

الفلسطيني حامد: «والتيه والزيوتون» رحلة البحث عن الأرض والانتماء

ويختتم المتحف أسبوعه الأدبي، بندوة للكاتب والروائي الفلسطيني المقيم في لندن، أنور حامد ليطلق روايته «والتيه والزيوتون» والتي يحاوره حولها لحظة كتابة هذا الملف، الدكتور سامي الكيلاني.

يرصد حامد في روايته الجديدة حلم العودة إلى فلسطين، ولذا يمكننا اعتبار رواية «والتيه والزيوتون» رحلة البحث عن الأرض والانتماء، حسب قول الكاتبة والناقدة ريثفة شبلاق، التي ذهبت تؤكد ذلك خلال مقال لها بذات العنوان قائلته: «لا شك أن الكاتب الفلسطيني أنور حامد قد تعمّد هذا العنوان لروايته، فاستبدل كلمة «التين» التي تشير إلى شدة الانتماء إلى الأرض، بنقيضها «التيه»، الذي يعني الضياع وما قد ينجم عنه من اضطراب نفسي وجسماني». ويكتب الروائي أنور حامد، بثلاث لغات هي: العربية والمجرية والإنجليزية، وقد صدر له قبلاً، ست روايات باللغة العربية، هي حجارة الألم، المترجمة عن اللغة المجرية، وشهزاد تقطف الزعفران في عنبنا، وجسور وشروخ وطيور لا تحلق، ويافا تعد قهوة الصباح، وجنين ٢٠٠٢.

التطبيع ضرورة وطنية، الكاتب

أخيراً، انتهى أسبوع الأدب العربي، ولم ولن ينتهي

السفلي»، على فكرة الصيانة التدميرية التي قدمها الناقد العراقي ياسين النصير، فمن الصفحات الأولى للرواية، تقول سرحان: تبدأ العيسى بنص تدميري تقول فيه: أنا عائشة. سأموت خلال سبعة أيام. وحتى ذلك الحين قررت أن أكتب، لا أعرف كيف يفترض بالكتابة أن تبدأ، الأرجح من مكان كهذا.. حيث يورق كل شيء بالشك.. من هذا الوعي بالفعل تبدأ العيسى بممارسة فعل «الكتابة» كفعل صياني، قال تفييه: «تبدو الكتابة وكأنها الشيء الوحيد الذي أستطيع فعله».

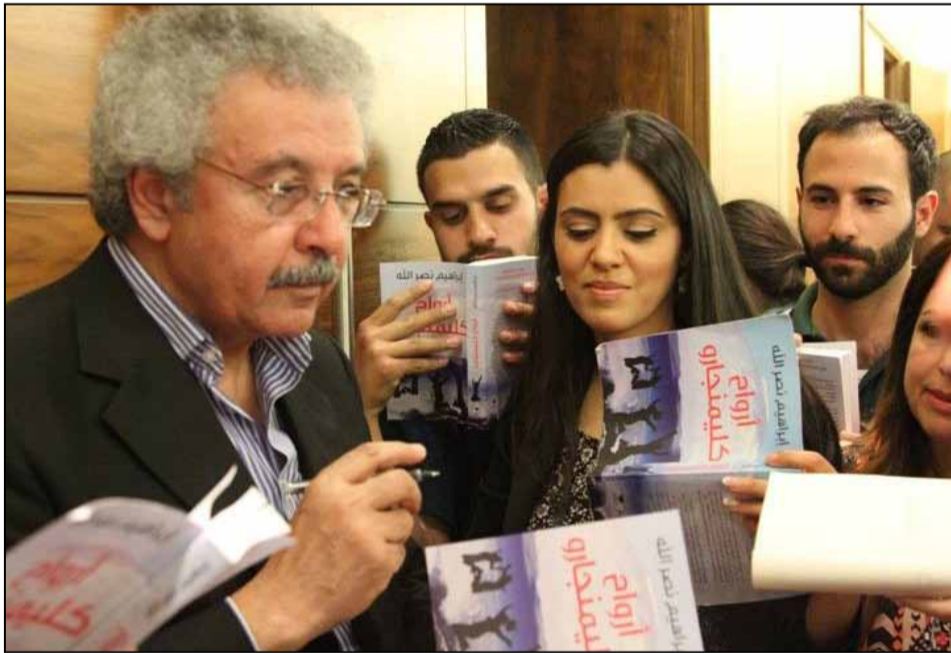
من جانبها توقفت العيسى أمام تجربتها لتقول: «أكتب للتعبير عن خوفي، وأحاول أن أمنطق الأمور، أحاول أن أفهم كيف يمكن أن يؤذي إنسان إنساناً ولماذا؟»

وفي سؤال حول حالة الكتابة قالت العيسى: «إن حالة الكتابة هي حالة ملتبسة بين الوعي واللاوعي، وكلما أدركنا حالة الالتباس كان النص أفضل، لكنني أؤمن بالصنعة في مرحلة إعادة الكتابة التي أراها ضرورية».

وردت العيسى على التباس زيارة فلسطين، عبر مقال كتبه وينشر في هذا العدد قالت فيه: «من واجب أي كاتب توجه له دعوة لزيارة فلسطين (متطابقة مع معايير لجنة المقاطعة) أن يقبل. أقول من واجبه وليس من حقه. من واجبه أن يساهم في كسر العزلة على شعب يعاني الأمرين لما يقارب السبعين عاماً، ومن واجبه أن يأتي لكي يرى فلسطين تتحول من شريط إخباري في شاشات الأخبار إلى واقع محسوس. من واجبه أن يرى ما يتكبده الفلسطيني يومياً على المعابر، والحدود، وفي جميع أشكال المقاومة منذ الخروج بعربة الخضار إلى الشارع، مروراً بزراعة أشجار البرتقال والزيوتون، وانتهاءً بالحجارة والسكاكين. من واجبه أن يتصدى لتلك المسافة الشاسعة بين التوقع والواقع، بين الشعارات والأرض، بين الحقيقي والمتخيّل. من واجبه أن يجيء لكي يرى بأم عينه.. ما يحدث فعلاً».

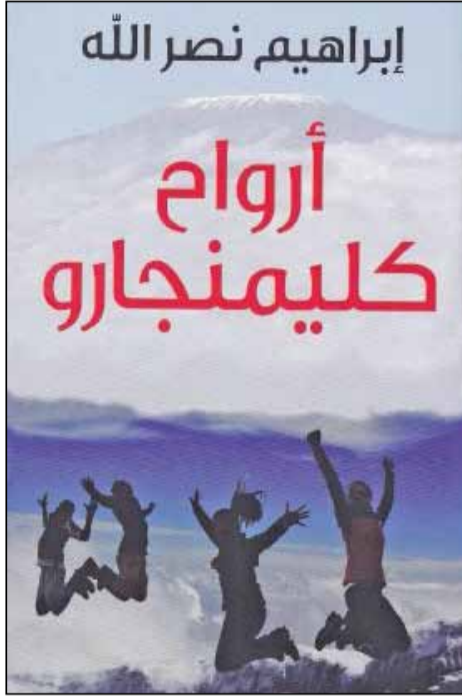
السوداني زيادة: الحقيقة أن الاحساس بفلسطين، هو أعظم من كل التعابير.

وشهد مساء الجمعة الماضية أمسية أخرى للكاتب والروائي السوداني حمور زيادة، حاوره فيها الكاتب والروائي أسامة العيسة، الذي استهل تقديمه لزيادة بالإشارة إلى العلاقة السودانية الفلسطينية على مستوى النضال، ومستوى الأدب، مشيراً إلى عدد من أهم ما صدر من روايات سودانية وتسلسل إلى



عن أرواح كليمنجارو لإبراهيم نصر الله

بقلم: خالد جمعة



نهايات لكل الشخصيات التي صعّدت، أو حاولت أن تصعد الجبل، أن يخبرنا بما حدث مع يوسف الغزي الذي فقد ساقه وثلاثة من أصابع يده؟ بصراحة لم أفهم السبب...
رواية إبراهيم نصر الله، تختلف عن بقية رواياته التي قرأتها في كونها تعطي مشهداً أقرب إلى السينما، فتدعك ترى وتشارك بحيث لا تترك لك مجالاً للهروب من إقرار حقيقتك، فإما أن تكمل المسير مع الصاعدين إلى القمة، وإما أن تتراجع إلى الفندق، فأرواح كليمنجارو لا تسمح لك بالوقوف في وسط الطريق بين الأرض وقمة الجبل.

وتنزانيا والولايات المتحدة... إلخ، وصار عالم كل واحد منهم عالماً في النهاية، أدخلنا فيه إبراهيم نصر الله مرغمين، لكننا أحببنا هذا الإرغام لأننا بدونه لم نكن لنستمتع بتلك الوجبة التي قدمها لنا إبراهيم، تماماً كما استمتع من وصلوا إلى القمة بأخر وجباتهم قبلها.

ورغم أنه قدم كل ذلك، ورغم أنه تحدث عن تصرفات المستوطنين والجيش وقمعهم وطرق تعاملهم الخسيسة مع الفلسطينيين الذين كانوا يقتلونهم للتسلية لا أكثر، إلا أن الفلسطيني لم يظهر كضحية لا حول لها ولا قوة، كما أنه لم يظهر بمظهر من لا يتأثر بالموت أو بالاعتقال، فرواية إبراهيم مليئة بالرموز التي لا حصر لها، النماذج التي تقاوم حتى بتغيير صورة اخترقتها رصاصات الجيش، إلى نماذج العملاء الذين دلوا الجيش على مكان تواجد أبي الشهيد قبل أن يستشهد هو بدوره بعد أن قتل مجموعة من الجنود، الفلسطيني في رواية إبراهيم نصر الله طبيعي، بمعنى أنه معاً بالنماذج حتى على مستوى الشخصية الواحدة، يضعف، ويتحدى، وينكسر، ويقوم، ويكفي، ويغير وجهة نظره، ويشعر بالألم، ويقاوم، ويقاوم، ويستسلم، ويتراجع، ويتقدم... باختصار، يفعل كل ما يمكن لبشر عادي أن يفعله، لأنه ببساطة إنسان، لا أكثر ولا أقل.

بعد انتهائي من رواية أرواح كليمنجارو، ظل سؤال واحد يساورني، لماذا أغفل إبراهيم حين وضع

في الأوكسجين، استطاع إبراهيم نصر الله أن يأخذنا بسلسلة عبر كل تلك العوالم، لدرجة أننا لهثنا في بعض الصفحات، وشعرنا بالارتياح في النهاية وبرغبتنا في تناول القهوة تماماً حين وصلنا إلى الفندق مع الطاقم بعد أن وصل القمة وعاد إلى الأرض.

وفي وسط الرحلة، وكنداعيات لا بد منها، أخذنا إبراهيم نصر الله إلى هناك، ليست هناك المعتادة التي يتذكر فيها الفلسطيني أشياءه ويكي عليها، بل إلى تفاصيل أدهشتنا حتى نحن من نعيش هذا الواقع المر منذ سنوات، من تصرفات المستوطنين والجنود باتجاه بيوت الخليل، إلى موقف الأم التي رفضت أن يكون وليدها الذي حضر ميتاً إلى هذا العالم بدون اسم، يجب أن يكون اسمه عبد الباقي كي لا يكون الجنود قد قتلوا "لا أحد"، إلى مقتل المستوطن بطوله الذي تجاوز المترين، بسلاحه الشخصي، إلى غزة وعلاقة يوسف بالبحر، إلى نابلس وعلاقة نورة بجبالها وبأمها وأبيها، أمها التي رفضت أن تقوم ابتها بالرحلة، لكنها بعد أن بسّست من إقناعها، أبقتها ذات يوم لتقول لها: إذا كان لا بد لك من الذهاب، فعليك أن تتدربي، هذا الموقف الفلسطيني تماماً.

لكن إبراهيم بحنكته الروائية لم يتوقف عند سرد ذكريات الفلسطينيين المشاركين في الرحلة، فقد أخذنا معه في رحلة إلى العوالم الداخلية لكل فرد من أفراد الفريق، من فلسطين والسعودية ومصر

عادةً، تكون القصة الحقيقية معلوماتية حين يتم تحويلها إلى رواية، وتساءل نفسك، ما الذي يمكن أن تضيفه رواية مبنية على قصة حقيقية إلى معلوماتك وذائقتك وإحساسك، حسناً، إبراهيم نصر الله فعل ذلك باحترافية وإبداع.

القصة الحقيقية حين تتحول إلى خبر مثلاً، فهي تخلو من الألوان والروائح والمشاعر المخفية لدى أبطالها، إبراهيم نصر الله استطاع أن يأخذنا جزءاً جزءاً عبر جبل كليمنجارو في تنزانيا إلى عالم خطونا فوقه بأرجلنا، شممنا رائحة زهوره وحلقنا مع طوبوره، وحقدنا على سفالات جبريل الانتهازية، وأحببنا عدسة إيميل، وأعجبنا بإصرار نورة ورغبتها في الطيران، وحلقنا مع روح يوسف وهي تصعد قمة الجبل قبل أن يصعدها هو بقدم واحدة، وانتظرنا كلمات صول الحكمة التي غمرته بها رحلاته إلى الجبل مرة وراء مرة، ورأينا الأشياء بعيني هاري القوي والضعيف والحكيم والانتهازي والمحب والمتعب، وتمنينا لو أن نجاة لم تعد إلى الفندق، وفرحنا بعودة جبريل وكأن القدر أعطاه ما يستحقه، وتمنينا لو أن غسان كان هناك، وأحببنا تأنق السيدة المصرية وغناء إيميل، وأعجبنا بموقف جسيكا القوي من صديقها الذي خذلها، كل هذا إضافة إلى ما سمعناه من أصوات وما شممناه من روائح وما شعرنا به من برد ومن نقص

ضوء في الدغل

شموس يحيى العاصمي

محمد الأمين سعدي/شاعر وأكاديمي جزائري



أستعير العنوان الشعري لجون سيناك «شموس يحيى الوهراني» لأحدث عن يحيى العاصمي. وجدته أثناء انتظار دوري لأخذ حقنة مؤخرًا في العاصمة في مستشفى مصطفى باشا، وكان معي الصديقان حميد عبد القادر ومحمد علال من جريدة الخبر. يحيى كبير في السن، يبدو في الستينات من العمر أو أكثر، متشردٌ، وأيضاً مصاب بمرض مزمن، ينتظر دوره مثلي تماماً ليأخذ حقناته يعش بها ترهل الجسد ويقاوم خيانات البيولوجيا. كانت ثيابه متسخة جداً بسبب ما علق بها من برد الشوارع وغياب المهجع الكريم، شعره طويل أبيض، لحيته أيضاً كثة بيضاء، تقدمت منه ملاطفاً سائلاً أستأذنه أن أمنحه بعض المال ليقتني طعاماً يعينه على مقاومة نزلة مرض، فرفض بأدب ودار بيننا حوار بالدارج الجزائري، ويبدو يحيى من كلامه مزدوج اللغة (العربية والفرنسية). حوار عميق من طرفه ولذا سأنقل ما دار بيننا، أثناء انتظار ممل، إلى القارئ، بالفصحى طبعاً، بشكل من الترجمة، لأن كلامه لا يبدو أبداً كلام مجانين، بل إنسان من الهيبي ربما الذين

-هكذا قد تتعب أكثر، ألا ترى هذا؟

-هكذا صرت مرتاحاً جداً. سأظل أكل من المزابل حتى تفكر الدولة في بناء مطاعم للمتشردين تعويضاً لهم عن تعبهم يوم كانت لهم حياة طبيعية.

- (سكت وقد التحق بي إلى داخل القاعة الصحفي محمد علال).
-اعتن بنفسك، لا شيء يستحق، دوري لأخذ الحقنة.

-ربي معاك خويا يحيى..
كان هذا الحوار الممتد عبر دقائق وجعا، وأيضاً تعلم الحياة من رجل أتعبه الحياة ففرّ بجلد كرامته ليحيى على هامشها، لا ريب أن أباه وهو يسميه قد حضر في قلبه شيء من معنى الشاعر القديم ابن كناسة:

«وسميته يحيى ليحيا ولم يكن إلى رد أمر الله فيه سبيل».

سماه يحيى وهو اليوم يموت في واقع لا يرحم العاقل فكيف يعطف على مجنون مريض مرهق، يموت بالبرد والارتعاد والقهر والحزن العميق المحفور في أعماق عينيه، بوجع قاهر يداريه بقوة الشخصية وريانة الكلام، بجرح بلاد لم تمنحه سقفاً وطعاماً ورعاية.

سألت عنه الطبيب، قال يأتي دوماً ليأخذ الدواء، رجل طيب نادراً ما تشعر أنه مهبول، يقولون كان إطاراً كبيراً في الدولة.

كنت قبل لقائه قد تعرضت لحادث في العاصمة نجونا منه بأعجوبة، قمت بشيئين وأنا أرى سيارة تأتي من الطريق الموازي بسرعة تضرب الرصيف فتطير نحونا: أولاً صرختُ بحدة لم أكن أعرف أنني أملكها، رأيت وجه التي تسقي شجرة القلب بالمحبة، وربما من أجل صدمة الحادث فهمتُ كلام يحيى أعظم وتفهمتُ زهده في كل شيء.

قطعوا علاقتهم نهائياً مع مؤسسات دولهم والمؤسسة الاجتماعية والدينية، أو هو مهبول فقط.

-صباح الخير، هل أنت مريض جداً؟

-أخذت حقناتي المعتادة فقط، عندي مرض مزمن، أنتظر كما يفعل أولاد الشعب منذ فجر 1962..

-هههههههه لا شأن طويلة (سلسلة الانتظار طويلة)، هل تقبل أن أمنحك بعض المال لتشتري به أكلاً أو خمرًا (بدا من عينيه أنه يشرب بكثرة والله أعلم) أو ما تريد؟

-أنا لا أقبل المال، وحين يصرون عليّ، أرميه غالباً. توقفت عن التعامل بالماديات منذ فترة.

-أين المشكل في التعامل بالماديات..؟

-كنت أشعر دوماً أنني ثقيل جداً، ولهذا أحرقت كل وثائقي، بطاقتي الوطنية، عقد بيتي، شهادة ميلادي، أنا تقريباً شخص غير موجود. أصبحت خفيفاً جداً..

-لكن يجب أن تأكل، أن تشتري ما تأكله وتلبسه..

-أن أشتري فهذا مستحيل، المحلات ملك الناس، وأنا لا أطلب شيئاً منهم ولو بمقابل، الأكل يرمى في كل مكان، أكل من المزابل مجاناً.. كما تأكل الكلاب والقطط..

-وأين تقيم السي يحيى؟

-تحت سقف السماء (هذه قالها بالفصحى)، وأحياناً على الأرصفة، كل مرة في مكان، ياك نموتوا نموتوا، ما دمنا نموت فلماذا نتعب أنفسنا بأعباء الحياة.. ارمي اعليك..

مصر والسعودية.. الحلقات الغائبة

بقلم: نبيل عمرو



بصرف النظر عن الأوصاف التي حظيت بها زيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز إلى مصر.. استراتيجية.. تاريخية.. استثنائية.. إلخ، إلا أن الحقيقة الأهم في مضمون هذه الزيارة، أنها تصلح لتكون نموذجاً لعلاقات عربية عربية تلبور بالاتفاقيات وليس بالعواطف جسماً عربياً قوامه اقتصاد نشط، وأمن مستقر وقوة عسكرية حديثة.

غياب هذه الركائز الثلاث عملاً سمي لحقبة طويلة من الزمن العمل العربي المشترك، هذا الغياب أدى إلى خروج العرب جميعاً من دائرة الفعل الإقليمي والدولي، وجعل المنطقة العربية التي هي الشرق الأوسط، أشبه بشركة نفوذ مساهمة بين القوى الدولية والذي لا أسهم له في هذه الشركة هم أصحابها العرب.

وإذا كان من قبيل الخيال والأمنيات المستحيلة رؤية وحدة عربية شاملة، فإن الممكن والمتاح هو تكامل مدروس وعلي أسس علمية حديثة فيما بين الدول العربية، التي تمتلك العناصر الفعلية لهذا التكامل بشريا وثقافيا واقتصاديا وجغرافيا.

ولا شك في أن نجاح السعودية ومصر في جعل ما تم الاتفاق عليه أرضية لبلورة علاقات عربية عربية سيغري في توسيع الدائرة، وفي أمر كهذا لن يكون تباعد المسافات ليشمل المغرب العربي عائقاً حتمياً. المتحسسون من رزمة الاتفاقيات السعودية المصرية والذين لا يريدون رؤية تطور نوعي في العلاقات الثنائية ثم الأوسع من ذلك، يراهنون على أمر واحد كانت تجارب الماضي تشجع الرهان عليه، وهو بقاء الاتفاقيات الأساسية حياً على ورق وحبسية أدرج البيروقراطية العقيمة، التي أكلت كثيراً من الاتفاقيات الأساسية السابقة وجعلتها نسياً منسياً.

إن ما يشجع على التفاؤل بجدية العمل المصري السعودي المشترك هو الحاجة الملحة لكلا الطرفين،

فلا السعودية تقوم بعمل خيرى ولا مصر مجرد متلق للهبات، لأن المعادلة التي حكمت علاقات الطرفين منذ تأسيس المملكة العربية السعودية هي التبادلية في كل مجالات الحياة، فمصر أسهمت وبصورة أساسية في عملية التنمية الضخمة التي وضعتها المملكة وسارت عليها على مدى عقود، إن المليون ونصف المليون مصري الذين يعيشون في جميع مناطق المملكة، هم المؤشر الأعمق والأدق، على أن المنفعة المتبادلة هي أساس العلاقة، وقليلون يعرفون أنه وبالمقابل يوجد مليون وربع المليون سعودي يقيمون على أرض مصر، وهذا هو إسمنت العلاقة الإيجابية بين بلدين تجمعهما أواصر أقوى وأوسع حضوراً من تلك التي تجمع شعوب الاتحاد الأوروبي ومجتمعاته وكياناته.

الحاجة المتبادلة بين قطبي السياسة العربية ستكون المحرك الأقوى لوضع ما اتفق عليه موضع التنفيذ الفوري، خصوصاً وأن عالم ما بعد الربيع العربي الدامي سيشهد خرائط جديدة للكيانات والمجتمعات في بلادنا.

عودة إلى العنوان... فما هي الحلقات الغائبة؟

على نحو بديهي، هناك سؤال أوجهه إلى الشقيقة تركيا، فأين هي من التطور الجديد على الصعيد المصري السعودي، وهل يكفي تركيا أن تعيد العلاقات مع إسرائيل كمعادل لتدمير علاقاتها مع مصر وسورية وغيرها من الدول العربية؟ هذا سؤال نأمل أن تجيب عنه الجهود المبذولة لإنهاء الخصومة التركية المصرية ذات الأسباب غير المقنعة.

ثم هناك قطر... الدولة الخليجية ذات الحضور الواضح في معظم ملفات المنطقة، فأين هي من هذا التطور الجديد؟

إنها حلقات غائبة عن السياق المصري السعودي، ولو دققنا في الأمر لوجدنا أن هناك مجالات أوسع للتفاهم والتعاون بدل التناوب والشقاق.

وعند كل تطور على هذا المستوى، يتساءل الفلسطينيون، أين أنا وقضيتي من كل هذا الاصطفاف الاستراتيجي الذي هو على نحو ما نوع من الاستعداد لدخول معادلات المستقبل بأوراق قوية وفي مواقع فعالة؟ عن هذا السؤال لدي جواب واحد ولا أرى غيره، وهو أن ولادة عضلة عربية، شرق أوسطية ذات عناصر قوة متكاملة هي الوصفة المتبقية لتأمين معادلة سياسية جديدة تعطي الفلسطينيين حقهم المصادر منذ عقود، فقوة المحيط العربي والإسلامي المعتدل هي الظهير الذي ظل مفقوداً على مدى عقود، وفقد معه وبسببه الحل المعقول للقضية الفلسطينية، فلا رهان على عضلة عربية تنشأ من أجل حرب مقدسة بل الرهان كل الرهان على حل يرضى عنه الفلسطينيون والعرب للقضية الفلسطينية التي وضعت مبادرة السلام السعودية من أجلها.

واجبه أن يساهم في كسر العزلة على شعب يعاني الأمرين لما يقارب السبعين عاماً، ومن واجبه أن يأتي لكي يرى فلسطين تتحول من شريط إخباري في شاشات الأخبار إلى واقع محسوس. من واجبه أن يرى ما يتكبده الفلسطيني يومياً على المعابر، والحدود، وفي جميع أشكال المقاومة منذ الخروج بعربة الخضار إلى الشارع، مروراً بزراع أشجار البرتقال والزيتون، وانتهاءً بالحجارة والسكاكين. من واجبه أن يتصدى لتلك المسافة الشاسعة بين التوقع والواقع، بين الشعارات والأرض، بين الحقيقي والمتخيل. من واجبه أن يجيء لكي يرى بأم عينه.. ما يحدث فعلاً.

إن هذا التحول، هذه الولادة الجديدة، التي تحدث لمن يتسنى له دخول الأراضي المحتلة هي ما أعول عليه. لأن ذاكرة الكثيرين عن فلسطين توقفت بعد النكسة. لأن النضال ضد الاحتلال قد تطور واستوعب أشكالاً جديدة، دون أن يتسنى لنا كعرب أن نواكب هذه التحولات. لأن النكبات والنكسات التي لحقت بمعظم الدول العربية جعلت فلسطين أبعد وأبعد، رغم أن الاحتلال - من وجهة نظري على الأقل - هو المنشأ الحقيقي لكل ما يحدث. لأننا بحاجة لرؤية كيف يعيش الفلسطيني، وليس فقط كيف يموت. لأن فلسطين تتحول في كل يوم إلى فكرة مجردة، إلى حزمة شعارات، إلى تنظير بارد في الذاكرة العربية وهذا.. يخيفني كثيراً. إنها تتحول في وجداننا إلى ماضٍ، والقبول بأمر كهذا في نظري هو أفضل تطبيع مع العدو.

أما الوقوف عند ختم الاحتلال على ورقة التصريح، واعتباره ذريعة لمزيد من العزل والحصار لهذا الشعب الصامد، فهو أمر بالتأكيد يصب في صالح العدو. ويجعل من مفهوم فكرة التطبيع، مفهوماً ضد الفلسطينيين أنفسهم، لا نصرة لهم.

من حق أي شخص أن يختلف معنا في الشكل الذي ارتأيناه للتضامن، ولعل هذه فرصة للحوار والمناقشة حول ما يعنيه التطبيع فعلاً، ولكن من المخيف أن يتحول اختلافنا على "شكل التضامن" سبباً للتشنيع والتخوين؛ الرديف السياسي للتكفير والطرده من الملة "القومية" في عالم ملتبس ومركب أكثر مما نظن. W

إن الوقوف أمام حاجز العدو لساعات هو شيء لا يذكر أمام ما يتعرض له الإنسان الفلسطيني يومياً، فلماذا تريدون لنا أن نرفض لأنفسنا، بأنانية معيبة، ما يتعرض له الفلسطينيون كل يوم؟ ولماذا تريدون للفلسطيني أن يقبل لنفسه ما ترفضونه للزائرين العرب؟ ولمصلحة من هذه القطيعة بيننا نحن (سجناء الخارج) وبين الفلسطينيين، سجناء الداخل؟

إن الاعتراف بالواقع شيء والاعتراف بشرعية الاحتلال شيء آخر. والختم على ورقة سيتم إتلافها عوضاً عن الجواز هو رسالة رمزية لرفض دولة إسرائيل، وهو حل براغماتي لكسر العزلة والحصار. هذه أمور يسهل قولها، ولكننا إذا توقفنا عند عتبة درء التهم فنحن لم نقل شيئاً في الحقيقة. والوقوف في منطقة الدفاع هو موقف جبان. ويجب علينا الآن أن نذهب أبعد.

يجب علينا أن نكف عن سرد الحقائق التي يسهل قولها وأن ننقل إلى ما يصعب قوله، إلى الجوهر في الأمر؛ من المستفيد من ترويج فكرة التطبيع بهذا الشكل؟ الفكرة التي تخالف معايير ومبادئ لجنة المقاطعة عينها؟

إنني لا أجزؤ على القول على لسان الداعي الفلسطيني ما تعنيه الزيارة بالنسبة له، ولكن طالما أنه صاحب الدعوة، فهو يمتن هذه الزيارات بكل تأكيد. بوسعي أن أتخيل الضرر الجسيم الذي يمكن أن يلحق بأي مجتمع يُعزل علمياً وثقافياً، ولا أعتقد بأن أحداً منا يريد ذلك لفلسطين. إنني أتمس من الدفاء الاستثنائي الذي وجدته في كل من التقيتهم هناك أن مجيئنا - أنا والأساتذة الأعضاء؛ قاسم حداد، إبراهيم نصرالله، وحمور زيارة - يعني لهم الكثير. ولكن.. ليس هذا ما أردت قوله.

ما أريد قوله هو أهمية زيارة فلسطين للزائر نفسه، لأنني أعتقد بأن من يدخل فلسطين لا يغادرها وهو الشخص نفسه. وهو الأمر الذي أستغرب التقليل من جوهره فيما يتعلق بالقضية. من واجب أي كاتب توجه له دعوة لزيارة فلسطين (متطابقة مع معايير لجنة المقاطعة) أن يقبل. أقول من واجبه وليس من حقه. من

التطبيع مع من؟

بقلم: بثينة العيسى - كاتبة وروائية كويتية



يمكن للمرء أن يرد على تهمة التطبيع بسرد مجموعة من الحقائق المادية، مثل أن يقول بأن الداعي هو جهة فلسطينية، والتصريح، تصريح صادر عبر السلطة الوطنية الفلسطينية، والدخول من حدود الأردن، والإقامة في فندق فلسطيني، وأن الزيارة هي ضمن حدود 67.

من السهل أيضاً أن نذكر بأن زيارتنا الأخيرة لفلسطين، بناءً على دعوة من مؤسسة محمود درويش في رام الله، قد جاءت موافقة لمعايير الحملة الفلسطينية للمقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل، والتي تنص على أنه "عند توجيه دعوة لأي أكاديمي أو فنان أو مثقف عربي، تلتزم المؤسسات الفلسطينية بمبادئ ومعايير المقاطعة الأكاديمية والثقافية المقررة فلسطينياً في تنظيم الزيارة بحيث تصر على أن يكون دخول أي حامل جواز سفر عربي إلى فلسطين المحتلة فقط عن طريق تصريح من سلطات الاحتلال، صادر من خلال السلطة، وليس بتأشيرة دخول، وذلك تأكيداً على رفض التعامل مع دولة الاحتلال كدولة طبيعية".

هذا المعيار وضعته لجنة المقاطعة نفسها، ولكن يبدو أن البعض يريد أن يكون مقاطعاً أكثر من اللجنة المعنية بذلك.

نعم هناك ختم الاحتلال على ورقة التصريح، ولكن ماذا كنا نتوقع؟ فالبلاد تحت الاحتلال، فلماذا أصبحت زيارة السجين تطبيعاً مع السجن؟

مقالات

صريح العبارة

علمانية فرنسا تكشر عن
أنيابها

بقلم: هبه جلال- مصر

قبل أيام خرجت علينا وزيرة «حقوق المرأة» الفرنسية لورانس روسينيول بتصريح أثار عاصفة من ردود الفعل. روسينيول في سياق انتقادها لإنتاج شركات ملابس معروفة ازياً للمحجبات اعتبرت أن هذه الماركات تسوق للقيود المفروضة على جسم المرأة. الوزيرة نفسها ومنذ نحو أسبوعين شبّهت المحجبات بالزنج العبيد.



ماذا عن رئيس الحكومة الفرنسية مانويل فالس؟ تصريحاته لم تذهب بعيداً عن السياق السابق فالس كما وزيرته يعتبر الحجاب رمزاً لاستعباد المرأة.

تلك التصريحات ليست مفاجئة ولا صادمة هي فقط تعيد إلى الواجهة مسألة جدلية غير محسومة في فرنسا بدأت بمنع فتيات فرنسيات من أصول مغربية يرتدين الحجاب من دخول مدرستهن وتفاقت بسن قانون في عام 2004 يحظر ارتداء الحجاب في المدارس الحكومية ثم قانون آخر في 2010 يحظر تغطية الوجه.

أذن القضية ليست جديدة والتصريحات ليست صادمة تماماً فمع اصطدام الحكومة الفرنسية بتغلغل الإرهاب الأصولي في البلاد، إرهاب ليس مستورداً من الشرق الأوسط بل محلي نشأ منفذوه في أحياء وضواحي الجمهورية العلمانية وتعلموا في مدارسها، بدأت الحكومة تتخذ مقاربة مختلفة تحتل حقوق الإنسان فيها المركز الثاني. العامل الآخر هو اقتراب المعركة الانتخابية التي تحمل عنواناً واحداً هو مكافحة الإرهاب، عنوان نقل التصريحات المعادية للمسلمين نقلة نوعية ضخمة فلم تعد حكراً على اليمين المتطرف ودخل اليسار على خط المنافسة حتى يضمن وجوده في الحياة السياسية عندما تدق الطبول الانتخابية.

من الطبيعي أن تستنكر المسؤولة الفرنسية تغطية المرأة لشعرها وجسدها وهي التي ترعرت في بيئة لا تعرف مفردات التحرش الجنسي واختزال الإنسانية في الجسد ولا تألف كبتاً يدفع الشهوات خارج عقالها، لكن مع ذلك ليس طبيعياً أن تصم ما لا تفهم وأن ترفض تعاليم دين هي لا تؤمن به.

أنا هنا لا أتحدث من منظور ديني فلست أنا بداعية لارتداء الحجاب ولا بصد الفتوى فيما إذا كان فرضاً أم عادة اجتماعية لذلك أركز على بعدين لهذه المسألة، الأول هو حق المرأة في ارتداء ما ترغب وحريةتها سواء في تغطية أو إظهار جسدها والبعد الثاني يتعلق بخلفية معارضة المجتمع الفرنسي للحجاب وارتباطها بمشكلات أخرى يعاني منها المسلمون هناك.

فرنسا يعيش بها ما يقرب من سبعة ملايين مسلم وبالرغم من ذلك فإن بها مشكلة عدم تجانس بين هذه الجالية المسلمة الكبيرة بل وربما الأكبر في أوروبا والإطار الثقافي والهوية العلمانية للمجتمع الفرنسي ككل إلى درجة أن البعض بدأ ينظر إلى انتشار الإسلام في فرنسا وكأنه تنامي لمد خطير، نظراً لتعارض بشكل مباشر مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان وحرية الفكر والاعتناق وممارسة الدين.

هل المشكلة في العلمانية ذاتها؟ هل العلمانية تقتضي الانسلاخ عن الدين؟ ليس بالضرورة فالمملكة البريطانية تتبع المنهج العلماني ومع ذلك المصالحة مع الدين عامل أساسي ومن نفس المنطلق تعيش الجالية اليهودية في سلام تام مع قيم المجتمع الفرنسي وخير دليل تغريم القضاء الفرنسي للزعيم اليميني جان ماري لوبان الزعيم السابق لحزب الجبهة الوطنية مبلغ 30 ألف يورو لقوله إن المحرقة اليهودية محض تفصيل في الحرب العالمية الثانية.

ليس الدين ما هو على المحك هنا فالدين لا يحتاج إلى دفاع بل في عدم استطاعة المجتمع الفرنسي إيجاد صيغة للتوافق بين قيمة العلمانية وحرية أفرادهم وحققهم في ممارسة شعائرهم الدينية والأخطر تناوب اليمين واليسار على تقليص هذه الحريات، والحجة جاهزة ومعروفة: مكافحة الإرهاب.

من يخشى العودة إلى التاريخ؟

بقلم: نيسير الزبيري



تصريحات الحاخام اليهودي «يتسحاق يوسف» قبل أيام، والتي دعا بها إلى طرد العرب الفلسطينيين تحقيقاً «لتعاليم نوح» من أراضي إسرائيل، كما يدعي، هي تصريحات تفتح كل الأبواب للعنصرية وتشجيع المزيد من الكراهية وتعطي تصاريح بالقتل وسفك دماء الفلسطينيين، وهو، على أية حال، ما يجري ونشاهده على أبواب المدن والقرى الفلسطينية، والمثل الأقرب علينا، حتى كتابة هذا المقال، هو حال الشهيد «الشريف» في الخليل.

لقد تأخرنا كثيراً في تحديد أشكال المواجهة مع الغزو الصهيوني إلى فلسطين، وفي الغالب وضعنا عامل الصراع السياسي الحديث في المواجهة، بل إن أغلب التحليلات السياسية ذهبت باتجاه الهجرات اليهودية على أبواب القرن العشرين وما تبع ذلك من وعد بلفور والانتداب البريطاني... ومع صحة تلك الوقائع إلا أننا أغفلنا أساساً أيديولوجياً توراتياً اعتمدت عليه الحركة الصهيونية الحديثة (من هرتسيل وبدء التفكير الصهيوني الحديث المرتبط بالاستعمار اللاهث وراء وراثة الدولة العثمانية...).

التمدد الصهيوني، ومن ضمن ما اعتمد عليه في حركة، ادعاءات تاريخية توراتية ملخصها أن هذه الأرض الفلسطينية (وبعض امتداداتها المجاورة مثل الأردن) هي أرض الميعاد اليهودي، وقد استندوا بتلك الادعاءات على شذرات من التاريخ القديم بطريقة انتقائية لا علاقة لها في تتبع التاريخ القديم المسجل من 4000 سنة قبل الميلاد!! لقد اعتمد اليمين الديني، وما زال، على هذه الادعاءات المخالفة للتاريخ، وهناك شهادات مؤرخين مشهورين مثل المؤرخ الفرنسي «غوستاف لوبون» في كتابه المشهور (اليهود في تاريخ الحضارات الأولى)، وكذلك المؤرخ د. رولف رايبخارت، وغيرهم من المؤرخين العرب ومنهم عالم الآثار والفلسفة العلامة العراقي د. أحمد سوسة في كتابه المشهور (العرب واليهود في التاريخ)، وجميعها تدحض وبالروايات الموثقة زيف الادعاءات التوراتية ومن يتسلحون بها من أقطاب السياسة الإسرائيلية.

الثقافة والتعليم في إسرائيل، وخاصة في المدارس الدينية، تفتح الأبواب أمام بعض ما يجري من جرائم، بل وتشكل غطاءً له، ذلك أن دراسة التاريخ في هذه المدارس تبدأ بالتزييف والقفز عن الحقائق والكذب والادعاء بأن بدايات وجود الشعوب في بلاد الشرق قد انحصرت باليهود القدماء (أجداد اليهود الحاليين)، وبأن العرب، والفلسطينيون منهم، هم الطارئون وهم الغزاة لأرض إسرائيل، وعليهم العودة من حيث أتوا!! ولا نستغرب دعوة الحاخام الإسرائيلي السابق ذكر اسمه.

ماذا تقدم مناهجنا الدراسية مقابل أعمال تزييف التاريخ. هل من تعليم يقدم الحقائق كما هي، سوى أن تاريخنا قد بدأ منذ 1400 عام، أي منذ الدعوة إلى الإسلام؟ وما كان يحيط بتلك الفترة من جوانب صراعية مع البيزنطيين شمالاً والفرس شرقاً أو ما يشير إلى بعض القبائل العربية من الغساسنة والمناذرة (أي من القرن السادس الميلادي وما بعده؟)

الصراع مع التمدد الصهيوني له جوانب متعددة، منها ما هو سياسي بكل تلاوينه ومنه ما هو عسكري ومنه ما هو أيديولوجي، وهو بهذا يختلف عن الاستعمار الغربي منذ القرن الثامن عشر الذي طغت عليه جوانب أخرى اقتصادية أو أمنية. ثقافتنا العامة والممنهجة تعاملت مع التمدد الصهيوني كما هو الحال مع الاستعمار الغربي الحديث، وهذا ما يجب تصحيحه، وقد أغفلت قراءة التاريخ قراءة صحيحة تفند بها كل أعمال التزييف المتواصلة.

رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو مثلاً، استند في كتابه (مكان تحت الشمس) على أقاويل توراتية، بالرغم من أن المذكور لا ينتمي إلى الفكر الديني التوراتي، ولكنه ومن أجل خدمة أطماعه التوسعية في رفض الانسحاب من الضفة الغربية، ادعى بأن الانسحاب من «يهودا والسامرة» غير ممكن لأسباب توراتية! تاريخ المنطقة واسع وغني وملء بالأحداث والثقافات والحضارات التي سبقت الأديان التوحيدية (مثل الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية) أو تجاوزت معها مثل حضارة الرومان والفرس وحضارة الفراعنة الرائعة.

باختصار، نحن لا ننكر أن لليهود وبني إسرائيل تاريخ في هذه المنطقة، وأن جذورهم من العرق السامي وأن كلمة «عبراني» مشتقة من كلمة عربي، ولكن ما لا يرغب اليهود التوراتيون في رؤيته أو سماعه هو الإقرار بأن هناك من سبقهم من الاقوام السامية الأخرى من الكنعانيين والبابليين والآشوريين والكلدانيين وما تبعهم من ممالك عربية (الأنباط والتدمريين) وما تركوه من حضارات ما زالت شواهدنا حاضرة، ذلك أن الإقرار بتواصل التاريخ وتتابع ممالك ودول المنطقة إنما يعيد وضع التاريخ على قدميه بدلاً من وضعه منحرفاً أو على رأسه، وبهذا، ربما، نجد تفسيراً (حتى في الاحتكام إلى التاريخ) لهذا الصراع الدامي والذي تدفع به شعوبنا من دم أبنائها الكثير.

روى في الفكر والسياسة

"المنظومات الثقافية الغربية ومحاولة عقلنة سلوك الغزاة!"

بقلم: رائد دحبور



عندما جاء - نابليون بونابارت - إلى الشرق عبر البحار حاملاً معه أحلامه الإمبراطورية الأخيرة بالتأويلات التاريخية الحاضرة - مدفوعاً بمفاعيل بلورة الشخصية والهوية القومية والثقافية الأوروبية المسكونة بشعور التفوق الأصلي، وانبعث الدولة الحديثة على أساس المعرفة والعلوم وانبثق حقبة الصناعة ومترباتها فيما يتعلق بأهمية الوصول إلى مناطق جغرافية بكر وبالتنافس على حيازة مصادر وموارد المواد الخام واستثمار الطاقات لصالح شعوب القارة الأوروبية عبر وما وراء البحار، كإحدى أهم المظاهر التي رافقت بروز ظاهرة الاستعمار خارج القارة - لم يجلب معه العساكر فقط بل جلب إضافة إليهم طواقم من العلماء والخبراء في مجالات العلوم والمعارف الإنسانية والتاريخية والطبيعية والأثرية، وكان هذا أحد تجليات علاقة البنى والمنظومات الثقافية الإمبريالية المتبرعمة في سياقات الشعور الجذري بالتفوق على أساس عرقي أصلا يري اكتشاف العوالم المجهولة والاستثمار باستثمار مكنوناتها وتسخير سكانها - الدون المتخلفين - في خدمة السيد الأوروبي المتفوق عرقياً وثقافياً وحضارياً، وهذا التصور عن العوالم الأخرى هو ما كان يطبع - بالمناسبة - ثقافة وأداب القرن الثامن عشر في أوروبا!!

فعلى هامش حملة نابليون على مصر عام 1798م وكأثر ثقافي من آثارها وكوسيلة لتبرير دوافعها في ذات الوقت، وفي عشرينيات القرن التاسع عشر - 1820 م - وضع مجموعة من العلماء الفرنسيين موسوعة "وصف مصر" وهي موسوعة تقع في أربع وعشرين مجلداً، تصف تضاريس مصر ومعالمها التاريخية ومعابدها، كما تتناول أهمية موقع مصر الجغرافي ومزاياها الجيوسياسية، بالنسبة للقوى المجاورة وللقرى الكبرى الفاعلة في العالم آنذاك.. كتبت "جان بابتيست" و "جوزيف فورييه" في مقدمة الموسوعة:

«تحتل مصر في تموضعها بين إفريقيا وآسيا، وفي سهولة اتصالها بأوروبا، مركز القارة القديمة. ولا تقدم هذه البلاد سوى الذكريات العظيمة؛ فهي أرض الفنون، وهي تحفظ ما أثر لا تحصى، ما تزال معابده الرئيسية والقصور التي سكنها ملوكها قائمة - رغم أن أقل صروحها عراقية كانت قد شيّدت حين حدثت حروب طروادة - وقد رحل كل من هومر، وليكيرغس، وفيثاغوروس، وأفلاطون إلى مصر لدراسة العلوم، والدين والقوانين، وأسس الإسكندر فيها مدينة عامرة بالثراء والرّفاه، مدينة تمتعت لزمن طويل بالسيادة التجارية، وشهدت بومبي، ويوليوس قيصر، ومارك أنتوني، وأغسطس يقررون فيما بينهم مصير روما ومصير العالم بأسره.. ومن هنا يلقى بهذا البلد أن يجذب اهتمام الأمراء العظام الذين يتحكمون بمصائر الأمم.. ولم يحدث مرة أن حشدت أمة من الأمم لنفسها قوة ذات شأن سواء في الغرب أو في آسيا، دون أن تقودها هذه القوة باتجاه مصر، التي اعتبرت بوجه من الوجوه نصيبها الطبيعي.»

هكذا إذن يتحدث - جوزيف فورييه - بوصفه المناطق المعقلن لغزو نابليون لمصر عام 1798 م وعلى أهمية ما جاء في تلك الموسوعة من معارف، إلا أن مقدمتها كانت في الحقيقة محاولة لتبرير سلوك الغزاة الفرنسيين،

ومحاولة لعقلنة وشرعنة ذلك الغزو من منظور المنظومة الثقافية الإمبريالية الحديثة المتبرعمة في كل من إنجلترا وفرنسا منذ أواسط القرن السادس عشر. وفي الحقيقة فإنه لم يكن يعني أهل مصر في ذلك الحين ما جاء في تلك الموسوعة بمقدار ما كان يعينهم ثقل وفجاجة رؤية المراسيم العسكرية الفرنسية المتعطرة في القاهرة وغيرها من أنحاء وأنحاء مصر. وإن كانت تلك الموسوعة قد تحدثت عن مصر الجغرافيا والمعالم، لكن سلوك الغزاة الفرنسيين كان يؤكد على مسألة جوهرية أخرى في تعاملهم مع المصريين وهي أنهم مجموعة من البشر ليس لهم تاريخ، بل يجب أن يعاد اختراع تراثهم من جديد وفق المنظور الثقافي الغربي.

نجد ذلك النفس الثقافي الاستعلائي أيضاً في رواية الروائي الإنجليزي - كولرادو - في روايته "قلب الظلام" حيث يتحدث عن العوالم التي يسودها ظلام الجهل والتخلف خارج القارة الأوروبية في إفريقيا ومحيط البحر الكاريبي وعن الرسالية الوصفية الطوباوية الأخلاقية التي طبعت سلوك الغزاة للأماكن القصية عن مراكز الإمبراطوريات الغربية باعتبارها غنائم يغنمها الرجل الأبيض في حلبة صراع الإمبراطوريات على الأماكن القصية التي يعيش أهلها في قلب البراري والظلام.

ونحن هنا لا نقول أن الرواية والأدب والسرديات التاريخية بشكل حصري - دونما مفاعيل ودوافع أطماع الحصول على الثروة الزاخرة وتحقيق الربحية على حساب الشعوب الأصلية في تلك المناطق الجغرافية النائية عن أوروبا - هي من خلقت التوجهات الاستعمارية كاساس وأصل بلا منازع، لكنها في المقابل قد صاغت المنظومات الثقافية التي قد واكبت وعززت تمجيد حقائق القوة ونزعات التفوق العرقي الاستعلائي متحالفة مع مفاهيم ووسائل القوة العسكرية الطاغية.

كما نجد ذلك في رواية الروائي الإنجليزي - تشارلز ديكنز - إبان العهد الفكتوري، وفي الحقبة الزمنية التي تدفق فيها الإنجليز إلى أستراليا عبر البحار والمحيط، ففي روايته "دومبي وولده" ولدى وصفه لشعور الأب المتفوق عرقياً لدى ولادة ابنه، يقول:

«لقد صنعت الأرض لدومبي وولده كي يُتاجرا فيها، وُصنعت الشمس وكذلك القمر لكي يمنحاهما النور، وشكلت الأنهار والبحار كي تطفو عليهما سفنهما، ولقد وعدتُهما أقواس قزح بطقس لطيف، وهبت الرياح مع مشاريعهما، ودارت الكواكب والنجوم في مداراتهما، كي تضمن نظاماً كانا هما المركز منه. واكتسبت المختصرات الشائعة معان جديدة في نظره، وكانت ذات دلالات وحيدة عليهما؛ فلم يعد مختصراً - بعد الميلاد - ذات علاقة بما بعد ميلاد المسيح، بل كان يرمز إلى ما بعد ميلاد دومبي وولده.»

وها نحن نجد الداعية الفرنسية - جول هارمان - المدافع عن الاستعمار، يكتب في عام 1910م:

«إن من الضروري أن نقبل كمبدء ونقطة انطلاق حقيقة أن تمة ترابية بين الأعراق والحضارات، وأننا ننتمي إلى العرق والحضارة المتفوقتين، وفيما تمنحنا التفوقية حقوقاً فإنها تفرض علينا واجبات صارمة. إن المشروعية الأساسية للفتح والغلبة على شعوب أصلانية تكمن في الإيمان بتفوقيتنا - ليس تفوقيتنا الآلية والاقتصادية والعسكرية فحسب بل والأخلاقية أيضاً - وإن كرامتنا وعزتنا لترتكزان إلى هذه الخصيصة، وهي ما يمنحنا الحق في أن نوجه البشر ونقودهم. وما القوة المادية سوى وسيلة إلى تلك الغاية!!»

عندما كان هؤلاء يكتبون لم يكن في بالهم أنهم يكتبون لغير

جماهير وقراء المجتمعات الإمبراطورية الإمبريالية، فلم يكن في بالهم أياً من القراء في المجتمعات التي تعرضت لمحاولات التهجين الحضاري والثقافي على هوامش الغزو العسكري. وذلك قبل أن يُنادي المفكر الفرنسي - غوتيه - بمفهوم الأدب العالمي العابر للقارات والحضارات.

وإننا لنجد آثار تلك الجذور الثقافية وتفرعاتها متواصلة متواترة في محاولة عقلنة وتبرير سلوك الغزاة ابتداءً من نابليون مروراً بسياسة دزرائيلي الإنجليزي الذي أوصى بعدم توسع الإمبراطورية بل بالمحافظة الأبدية على ممتلكاتها في الهند وأقاصي آسيا وعمق إفريقيا وبمبدأ الرئيس الأمريكي الثالث - مونرو - الذي نادى بضرورة الاستحواذ على الأمريكيتين وبمتلازمة الرئيس الأمريكي روزفلت الأول الذي حاول الجمع بين التركيز على القارة الأمريكية والاندفاع نحو أوروبا والخارج في ذات الوقت، وبالحرية الصهيونية التي جذرت حركتها الغازية على أسس من السردية التاريخية والميثولوجيا الدينية وإنكار الآخر والتأكيد على تفوق العرق الإلهي المخصوص بالحق في عمارة الأرض الموعودة والرعاية على حساب الجميع، وليس انتهاءً بالمفاهيم التي رافقت تعاضم الغزو الأمريكي للعالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحت الشعارات الزائفة المتصلة بمواجهة الشيوعية والإلحاد وإشاعة الثقافة والمفاهيم الأمريكية حول الديمقراطية والحرية.

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة

سامي سرحان

رئيس التحرير

المدير العام

رولا سرحان

طارق عمرو

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول

صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين

هاتف: +970 2 297 9717

فاكس: +970 2 297 9719

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

من خير بلاديه



الرقم المجاني 1800-444-555
www.gwmc.ps

50,000 دينار

بتدور على الفائز

جائزة شهرية ولرابع واحد



توفير حسابي



لأن الحياة تحتاج إلى ضمانات، إفتح حساب توفير اليوم بحد أدنى 200 دينار أو غد حسابك لتحظى بفرص الفوز والتأهل للدخول في السحب على أكثر من 55,000 دينار جوائز شهرية نقدية موزعة على 51 فائز على النحو التالي:

50,000 دينار الجائزة الشهرية الكبرى يربحها فائز واحد في نهاية كل شهر
5,000 دينار يربحها 50 فائز بواقع 100 دينار لكل فائز في نهاية كل شهر

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

• حسابات التوفير الخاضعة لشروط الحملة غير مستثناة من آلية توزيع الفوائد المعتمدة لدى المصرف

www.hbtf.com

اسرائيل دولة لا تحترم القانون الإنساني

بقلم: سامي سرحان

ناري في جسده ومسيطر عليه يشكل تهديداً لحياته وحياة الجنود الآخرين وربما يكون حمل حزاماً ناسفاً على جسده فأطلق النار على جسده.

هذه الرواية التي باتت مقبولة ومتداولة في سلك القضاء غير العادل في دولة اسرائيل التي تدعي أنها واحة الديمقراطية والعدالة في الشرق الأوسط ولكن الحقيقة تختفي في طيات التحقيق الذي اتخذ منحى آخر ويميل إلى تبرئة جندي الخليل من تهمة القتل العمد إلى إدانته بالقتل الخطأ أثناء أدائه واجبه ما يبرئه.

والسجال اليوم في إسرائيل حول قضية هذا الجندي القاتل يشير إلى تحوّل الغالبية العظمى من قادة إسرائيل والمدنيين والعسكريين إلى الفكر الفاشي والإمعان في قتل الفلسطينيين عملاً بسياساتهم المعلنة. الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني القاتل وحملة التحريض التي يتعرض لها وزير الحرب موشيه يعلون وقبلة رئيسي الأركان رغم انهما من أصدر أمر إطلاق النار للجنود على أي فلسطيني سواء كان طفلاً أو امرأة يثير الشكوك في مسلكه كوضع يده في جيبه أو الانحناء لربط حذائه.

حملة التحريض على يعلون الصهيوني الوطني الأول كما يصفه رئيس دولة إسرائيل رفلين تكشف إلى أي مدى تدنت فيه القيم الأخلاقية في هذه الدولة التي تستبيح القيم الأخلاقية والقانون الدولي الإنساني وباتت ممارسات جيش هذه الدولة وأجهزة أمنها وشرطتها مفضوحة امام المجتمع الدولي ما دفع ممثل الأمم المتحدة إلى وصف إسرائيل كلها بدولة لا تحترم القانون الإنساني في احتلالها للأراضي الفلسطينية.

وما لم تنته اسرائيل احتلالها للأرض والشعب الفلسطيني فستظل دولة مارقة وخرقة لكل القوانين الوضعية والسماوية، ولا تحترم القانون الدولي الإنساني.

سجل جيش الاحتلال الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان ليس مشرفاً وجرائمه لا تحصى منذ نشأته بحق المدنيين رغم إدعاء قاداته بأنه جيش أخلاقي. والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى بدءاً من مجازر دير ياسين والدوايمه أثناء عمليات احتلال الأرض الفلسطينية عام 1948 ومروراً بمجازر قبية وغالين والسموع أثناء الحكم الأردني للضفة الغربية ووقوفاً عند مجزرة قانا في الجنوب اللبناني والعدوان المتكرر على قطاع غزة وقصف المدنيين بالطائرات والبوارج الحربية والمدفعية الثقيلة وهدم البيوت غللاً رؤوس ساكنيها من أطفال ونساء وشيوخ عزّل.

واليوم تأتي جريمة قتل الفتى في الخليل وهو ملقى على الأرض ومسيطر عليه بطلق ناري في الرأس من جندي حاقد ماجور على مرأى ومسمع من العالم أجمع لتكشف ورقة التوت عن عورة هذا الجيش وقاداته وتواطؤ القضاء الإسرائيلي في كثير من الحالات مع القتلة من أفراد وقيادات الجيش الأخلاقي العظيم فهو يحفظ اليوم التحقيق في قضية البريغادير شومر الذي قتل فتى لا يتجاوز السابعة عشر في منطقة الرام قبل نحو عام لأنه ألقى حجراً على السيارة التي كان يستقلها. وما يعلمه الجميع أن السيارات العسكرية التي تطارد رماة الحجارة هي سيارات مصفحة لا يؤثر فيها حجر صغير أو كبير ترجل البريغادير شومر من سيارته بكل عنجهية وأطلق النار على الفتى وقتله. وقتل القضاء الاسرائيلي شهادة شومر بأنه كان ينوي إصابة قديمي الفتى فأخطأ الهدف فقتل الفتى، وحفظ التحقيق.

وجندي الخليل الحاقد الذي أطلق النار على رأس المواطن في الخليل من مسافة الصفر لا يمكنه أن يدعي أنه أخطأ الهدف فادعى أن المواطن الجريح والمصاب بأكثر من طلق

مع برامج الفاتورة

الحكي ما إلى حدود

وخصم الجهاز موجود

~~240~~ شئكل

168 شئكل

- اتصال لا محدود على شبكتنا
- 350 دقيقة على الشبكات الأخرى
- 1,000 رسالة قصيرة مجاناً
- 1GB إنترنت مجاناً

~~155~~ شئكل

115 شئكل

- اتصال لا محدود على شبكتنا
- 150 دقيقة على الشبكات الأخرى
- 250 رسالة قصيرة مجاناً
- 250MB إنترنت مجاناً

~~119~~ شئكل

99 شئكل

- 500 دقيقة على شبكتنا
- 115 دقيقة على الشبكات الأخرى
- 50 رسالة قصيرة مجاناً
- 50MB إنترنت مجاناً

مع برامج الفاتورة (تميز وتحكم) من الوطنية موبايل أسعار غير مسبوقه وخصم لا يفوت: احكي بلا حدود على شبكة الوطنية موبايل واحصل على مئات الدقائق المجانية على كل الشبكات المحلية وخصم يصل إلى 100% على الأجهزة بالإضافة إلى حزم إنترنت ورسائل مجانية. • السعر لا يشمل ضريبة القيمة المضافة • للمشاركة يرجى زيارة أحد معارضنا، أو الاتصال بخدمة المشتركين

بنعطيك أكثر.. وفيك بنكبر..

www.wataniya.ps

إحدى شركات مجموعة

ooredoo

الوطنية موبايل